



ملحق الجريدة الرسمية مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثالثة
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الخميس الواقع في
٨/محرم/١٤١٣ هجري الموافق ١٩٩٢/٧/٩ ميلادي

(الجلد ٢٩)

(العدد ٣)

جدول الأعمال

الصفحة

٣

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:
 - أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد مروان القاسم.
 - ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي.
 - ج - طلب اجازة مقدم من معالي السيدة ليل شرف.
 - د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد امين شقير.
 - هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد حابس المجالي.
 - و - طلب معذرة مقدم من معالي السيد اكرم زعير.

الصفحة

ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خالد الطراونة .

٣ - تلاوة الكتب الواردة:

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٩٣٩) تاريخ ١٩٩٢/٧/٦ ،
والمتضمن موافقة مجلس النواب على:- مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ كما ورد من الحكومة مع
اجراء التعديلات عليه .
«احيل الى اللجنة القانونية»

٤ - مقررات اللجان:

أ - استكمال البحث بقرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨ حول
مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ .
«مشروع القانون وقرار اللجنة موزع في الجلسة السابقة»ب - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٢/٧/١ ، حول مشروع قانون سوق
عمان المالي لسنة ١٩٩١ .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

لم تعين .

٦٤

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من
صباح يوم (الخميس) الموافق ١٩٩٢/٧/٩
ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الثالثة)
من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية
الثالثة) برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي
وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد
صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:

- ١ - معالي السيد مروان القاسم
- ٢ - معالي السيد عمر النابلسي
- ٣ - معالي السيدة ليلى شرف
- ٤ - سعادة السيد امين شقير .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

- ١ - معالي السيد حابس المجالي
- ٢ - معالي السيد اكرم زعيتر
- ٣ - سعادة السيد خالد الطراونة .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا

يوجد .

وحضر من الحكومة:

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكرا: رئيس
الوزراء وزير الدفاع .
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .
- ٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير
الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٤ - معالي السيد ياسل جردانة: وزير المالية .

دولة رئيس المجلس:

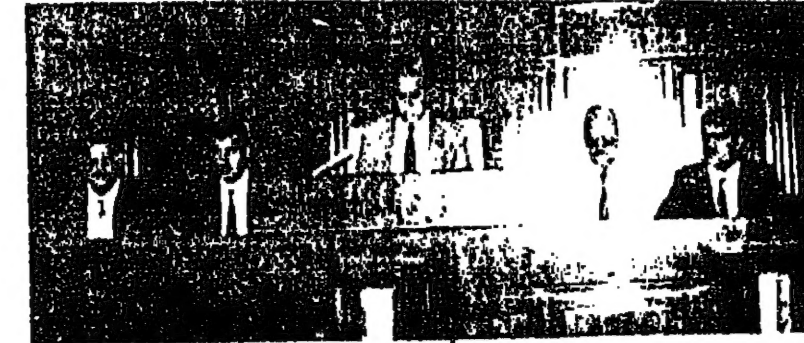
بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب
قانوني وأعلن بدء الجلسة، جدول الاعمال .

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الامين
العام من التلاوة؟٥ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير
التخطيط .٦ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير
العدل .٧ - معالي المهندس سعد هابل السرور: وزير
الاشغال العامة والاسكان .٨ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه
والري .٩ - معالي السيد جودت السيول: وزير
الداخلية .١٠ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير
الدولة للشؤون البرلمانية .

تكملة المحضر



- الجميع: موافقون.
- السيد الامين العام:
- ٢ - الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد مروان القاسم.
- ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي.
- ج - طلب اجازة مقدمة من معالي السيدة ليلى شرف.
- د - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد امين شقير.
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد حابس المجالي.
- و - طلب معذرة مقدم من معالي السيد أكرم زعير.
- ز - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خالد الطراونة.
- دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة اصحاب المعالي والسعادة والاعضاء؟
- الجميع: موافقون.
- السيد الامين العام:
- ٣ - ثلاثة الكتب الواردة:
- ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٩٣٩) تاريخ ١٩٩٢/٧/٦، والمتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه.
- بسم الله الرحمن الرحيم
- المملكة الاردنية الهاشمية
- مجلس النواب
- الرقم م ق/٢٤/١٩٣٩
- التاريخ ١٩٩٢/٧/٦
- الموافق ١٤١٣/١/٥
- دولة رئيس مجلس الاعيان
- قرر مجلس النواب في جلساته:
- الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢١
- الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤
- الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨
- الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١
- الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٥
- من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة السادسة والثالثة لمجلس النواب الحادي عشر الموافقة على مشروع قانون الاحزاب السياسية

- لسنة ١٩٩١ كما ورد من الحكومة معدلا.
- أبعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
- رئيس مجلس النواب
- د. عبد اللطيف عربيات
- دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة القانونية؟
- الجميع: موافقون
- دولة رئيس المجلس: شكراً لكم وارجو أن تبدأ اللجنة القانونية اجتماعاتها اعتباراً من يوم السبت لاهمية هذا القانون وضرورة النظر فيه.
- وهذا هو نص مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ كما اخلاله المجلس الى لجنة القانونية وكما ورد من مجلس النواب.

مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ كما اقره مجلس النواب

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:
- الوزارة : وزارة الداخلية
- الوزير : وزير الداخلية
- المحكمة : محكمة العدل العليا
- المادة ٣ - الحزب كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقاً للدستور واحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية لتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.
- المادة ٤ - للاردنيين الحق في تأليف الاحزاب السياسية والانتساب الطوعي اليها وفقاً لاحكام القانون.
- المادة ٥ - يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسين شخصاً ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية:-

- أ - أن يكون قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره.
- ب - أن يكون أردنيا منذ عشر سنوات على الأقل.
- ج - أن لا يكون محكوما بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالاخلاق العامة أو بأي جنائية أخرى (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره).
- د - أن يكون متمتعا بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة.
- هـ - أن يكون مقبلا عادة في المملكة.
- و - أن لا يدعي بجنسية دولة أخرى أو حماية اجنبية.
- ز - أن لا يكون عضوا في أي حزب سياسي أو أي تنظيم غير اردني.
- ح - أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية أو الاجهزة الامنية أو الدفاع المدني.
- ط - أن لا يكون قاضيا.
- المادة ٦ - يجب ان يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي:
- أ - اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه وشعاره مشابها لاسم حزب آخر.
- ب - عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية ان وجدت، على أن تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة، وأن لا يكون أي منها ضمن مقر أي مؤسسة عامة أو خاصة أو خيرية أو دينية أو انتاجية أو تعليمية.
- ج - المبادئ التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها، ووسائل تحقيقها.
- د - شروط العضوية في الحزب الانضمام اليه بما يتفق مع احكام الدستور.
- هـ - اجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقته باعضائه ومباشرة نشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لاي من هذه التشكيلات على أن يكون ذلك على اساس ديمقراطي.
- و - تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك

- اجراءات صرف أمواله واعداد موازنته واقرارها.
- ز - اجراءات الحل الاختياري للحزب أو اندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية امواله والجهة التي تزول اليها هذه الاموال.
- ح - الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.
- المادة ٧ - أ - يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقا به البيانات والوثائق الآتية:-
- ١ - ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.
- ٢ - قائمة باسماء المؤسسين من أربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها ومهنته ومكان عمله وعنوانه.
- ٣ - صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.
- ٤ - شهادة عدم محكومية لكل من المؤسسين.
- ٥ - شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين امام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة تواريخ جميع الاعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم. وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة ان يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه تبليغه الاوراق والاشعارات والكتب التي تصدرها الوزارة.
- ب - يصدر الموظف المختص اشعارا بتسلم طلب التأسيس، مبينا فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة به.
- المادة ٨ - أ - يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المنصوص عليهم في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون مفوضا بتقديم البيانات والوثائق وتبلغ الاوراق والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين.
- ب - يتم التبليغ بواسطة احد موظفي الوزارة بتسليم نسخة من الاوراق الى الشخص المراد تبليغه الذي يترتب عليه ان يوقع على نسخة اخرى من هذه الاوراق اشعارا بوقوع التبليغ، وعلى من يتولى التبليغ ان يدرأ بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية وقوعه مذيلا باسمه وتوقيعه.
- المادة ٩ - أ - للمؤسسين حق سحب أي وثائق او بيانات قدمت مع طلب

مكتبة العدل

التأسيس والاستعاضه عنها بغيرها، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنقضي بمرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ب - للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم أي ايضاحات او وثائق او بيانات لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ج - للاحد المؤسسين الخمسة المذكورين في البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك لاخل اربعة عشر يوما من تاريخ تبليغ كتاب الوزير، وللوزير تمديد هذه المدة لثلثها بناء على طلب المؤسسين.

د - يصدر الموظف المختص اشعارا باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبينا فيه اسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها.

المادة ١٠ - أ - اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة أيام بعد انقضاء ستين يوما على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس، أو خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة (٩) من هذا القانون، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

ب - اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فعليه ان يبين اسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسين وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ولا يجوز للوزير ايراد اسباب اخرى امام المحكمة.

المادة ١١ - أ - لاي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (١٠) من هذا القانون، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ هذا القرار.

ب - تصدر المحكمة قرارها خلال ستين يوما من اريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج - اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس

الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

المادة ١٢ - اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضوا لاي سبب من الاسباب قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقا لاحكام هذا القانون، يعتبر طلب التأسيس ملغى.

المادة ١٣ - لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس او صدور قرار المحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقا لاحكام هذا القانون.

المادة ١٤ - يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها واموالها لمصلحة اي تنظيم حزبي.

المادة ١٥ - أ - يتمتع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالشخصية الاعتبارية ولا يجوز حله او حل قيادته الا وفق احكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة.

ب - يتولى ادارة شؤون الحزب قيادة تؤلف وفقا لاحكام نظامه الاساسي ويمثله رئيسه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئيس حزب في نظامه الاساسي يتولى امينه العام مهام التمثيل تلك، وللرئيس او الامين العام حسب مقتضى الحال ان ينسب عنه خطيا واحدا او اكثر من اعضاء القيادة لممارسة اختصاصاته او اي منها، وان يوكل اي محام في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب.

المادة ١٦ - يشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب الى الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه، ان يكون قد اكمل الثامنة عشرة من عمره، وذلك بالإضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها في الفقرات من (ب الى ط) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة ١٧ - للحزب اصدار مطبوعة دورية أو اكثر للتعبير عن مبادئه وارائه، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به.

المادة ١٨ - أ - مقار الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصاله مضمونة فلا يجوز

مكتبة العدل

مراقبتها او مدامتها او مصادرتها .

ب - لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب، باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود الا بقرار من المدعي العام وبحضوره بالاضافة الى ممثل عن الحزب فاذا رفض الاخير يثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين .

ج - يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه بالاضافة الى المسؤولية المدنية والجزائية .

المادة ١٩ - أ - ١ - على الحزب الاعتماد الكلي في موارده المالية على مصادر اردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة .

٢ - للحزب قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الاردنيين فقط على أن لا تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد على خمسة الاف دينار سنويا .

٣ - للحزب استثمار امواله وموارده داخل المملكة بالطرق التي يراها مناسبة على ان تكون معلنة ومشروعة، وان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق اي كسب او مصلحة شخصية لاي من اعضاء الحزب .

ب - تعفى مقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الاموال غير المنقولة .

ج - لغايات تطبيق احكام قانون العقوبات تعتبر اموال الحزب بحكم الاموال العامة ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه لتلك الغايات بحكم الموظفين العموميين، وتسري على اعضاء قيادة الحزب، الاحكام القانونية الخاصة بالكسب غير المشروع .

المادة ٢٠ - على الحزب تزويد الوزير بنسخة من موازنته من كل سنة خلال الربع الاول منها، وبيان عن موارده المالية ومصادر تمويله، ووضعه المالي وللوزير او من يفوضه حق الاطلاع على حسابات الحزب وتدقيق قيوده المالية .

المادة ٢١ - يتعين على الحزب الالتزام باحكام الدستور والمحافظة على الاستقلال الوطني وحماية الامن الوطني وصون الوحدة الوطنية واحترام مبدأ سيادة القانون والتعددية الفكرية والتنظيمية ونبذ العنف والتمييز بين المواطنين

ورفض التنظيم والاستقطاب الحزبي في القوات العسكرية والامنية وبين القضاء والالتزام بتكافؤ الفرص بين الجميع عند تولي المسؤولية وعدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة لمصلحة الحزب وعدم الارتباط التنظيمي او المالي بأي جهة غير اردنية، كما يتعين على الحزب ان ينص على ذلك كله في نظامه الاساسي .

المادة ٢٢ - على الحزب ان يحتفظ في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات الاتية :

- أ - النظام الاساسي للحزب .
- ب - اسماء اعضاء الحزب والاعضاء المؤسسين واعضاء القيادة وعناوينهم ومحال اقامتهم .
- ج - سجل قرارات القيادة .
- د - سجل واردات الحزب ومصرفاته بصورة مفصلة .

المادة ٢٣ - على قيادة الحزب اخطار الوزير بكتاب يودع في ديوان الوزارة مقابل اشعار بالاستلام باي قرار يصدره الحزب بحل نفسه، او اندماجه او تغيير اي من قياداته او اي تعديل في نظامه الاساسي، وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار او اجراء التغيير او التعديل .

المادة ٢٤ - أ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بكلتا العقوبتين كل من تسلم اي اموال من اي جهة غير اردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الاموال لحساب الخزينة .

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكلتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لا يعلن عن نفسه وفق احكام هذا القانون .

ج - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها، وتجميع العقوبتين في حالة التكرار .

المادة ٢٥ - أ - يجوز حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير اذا خالف الحزب اي حكم من احكام الفقرتين (٢) و (٣) من المادة (١٦) من الدستور او اخل باي حكم جوهري من احكام هذا القانون، ويجوز للمحكمة ان تصدر قرارا بايقاف الحزب عن العمل بناء على طلب يقدمه الوزير اليها، ويعتبر قرار وقف عمل الحزب ملغى اذا لم

يقدم الوزير دعوى طلب حل الحزب خلال مدة ثمانية ايام من تاريخ تبليغه ذلك القرار.

ب - تصدر المحكمة حكمها النهائي في اي دعوى تقام بموجب هذه المادة خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تسجيل الدعوى لديها.

ج - للوزير ان ينيب عنه خطيا رئيس النيابة العامة الادارية او احد مساعديه في اقامة اي دعوى بموجب هذه المادة وفي تقديم اي طلب او دفع تقتضية الدعوى او الطلب واليام بجميع الاجراءات اللازمة بما في ذلك تقديم البيانات والمرافعات والتبليغات.

المادة ٢٦ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٢٧ - يلغى قانون الاحزاب السياسية رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥.

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات



الرئيس وصلنا الى المادة الرابعة في بحثنا في قانون الكسب الغير مشروع لذلك اعيد تلاوتها.

المادة (٤)

١ - تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة

السيد الامين العام:

٤ - مقررات اللجان:

١ - استكمال البحث بقرار اللجنة.

القانونية رقم (١) تاريخ.

١٩٩٢/٦/٢٨ حول مشروع قانون

الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠.

ومشروع القانون وقرار اللجنة موزع في

الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاستاذ

المقرر ابو محمد.

السيد نجيب الرشيدان - مقرر اللجنة

القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة

ب - تتولى الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي تتضمنها اقرارات اشهار الذمة المالية واعداد النماذج الخاصة لهذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها.

ج - على الجهات المختصة تزويد الدائرة باسماء الاشخاص الذين نسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه او شمولهم باحكامه وتنفيذ ما تطلبه منها الدائرة من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذنا المقرر، المادة (٤) الان امام المجلس الكريم، بينودها الثلاثة، معالي الاستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس، حيث ان القانون سمي (اشهار الذمة) والدائرة كذلك سميت (اشهار الذمة) فاعتقد لا يبقى مجال لكلمة (اقرارات) التي جاءت في المادة وقد يستغنى عنها بتلقي بيانات اشهار الذمة او بيانات الذمة او شيء من هذا القبيل يعني.

لانه اذا قلنا في البداية كلمة اقرار نحمل

الكسب غير المشروع) برئاسة قاض بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات الذمة المالية والشكاوى والبيانات والايضاحات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون في اعمالها.

ب - على الجهات المختصة تزويد دائرة الكسب غير المشروع باسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ سريانه او شمولهم باحكامه.

ج - على الجهات المختصة تنفيذ ما تطلبه منها دائرة الكسب غير المشروع من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.

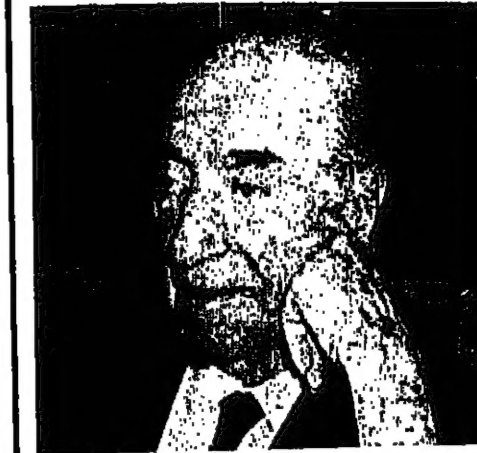
انتهى نص المشروع وقد وافق مجلس النواب على المادة كما وردت من الحكومة الا ان اللجنة القانونية استبدلت هذا النص بالنص التالي:

١ - تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع) برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والشكاوى المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون في اعمالها واقتراح الانظمة اللازمة لعمليها.

مكتبة العدل

معنيين ، ان الشخص يقر وان الهيئة الرسمية تقر
فاذن نصبح في ليس فالتصرح تكون (بيانات اشهار
الذمة) بدل من (اقرارات) ٧

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ
بهجت التلهوني.



دولة السيد بهجت التلهوني : اعتقد بان
فضل السلطات الثلاث واضح في نص المادة
(٢٥) التي حولت السلطة التشريعية صلاحيتها
وحددت مداها.

والمادة (٢٦) صلاحية كذلك السلطة
التنفيذية التي يتولاها الملك ، التي مناهة بالملك
ويتولاها بواسطة وزرائه والسلطة القضائية في
المادة (٢٧) ففي هذه المادة نحن نأتي الى صميم
الوظيفة المخولة للسلطة التنفيذية وهما الاشراف
ومراقبة شؤون الموظفين ونوليها الى قاضي
ونجعل دائرة مختصة لتتولى شؤون الموظفين
الذين هم من صميم اعمال السلطة التنفيذية.

وهذا جمع بين او تدخل من سلطة في
شؤون سلطة اخرى وقد حددت المادة (٤٥) من
الدستور صلاحية السلطة التنفيذية. وكذلك
المادة (١٢٠) من الدستور، فكيف نبيح ان

تتدخل سلطة قضائية في مراقبة وتحقيق في امور
السلطة التنفيذية التي اوضحها الدستور بكل
صراحة وجلاء؟ ولذلك ارى ان هذه المادة
تخالف نص الدستور وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو
عدنان ، معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني



السيد محمد رسول الكيلاني : بسم الله
الرحمن الرحيم ، من المفروض المواد القانونية ان
لا تتناقض مع القوانين ذات الطابع والصفة
العامة من لاحظ في هذه المادة (تنشأ في وزارة
العدل دائرة تسمى دائرة اشهار الذمة المالية ومنع
الكسب غير المشروع) فاذن من اسم القانون هو
قانون جزائي يستوجب الملاحقة . برئاسة قاضي
مرتبة قاضي تميز بعينه المجلس القضائي ويرتبط
بوزير العدل ويختص بتلقي اقرارات الذمة المالية
والبيانات والايضاحات والشكاوى المتعلقة بها
ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) في
هذا القانون.

الاعتراض على نقطتين بخصوص الفقرة
(أ) فقط اولاً هذه نيابة عامة أصبحت وليست
مجلس قضائي هذه نيابة عامة والنيابة العامة هي

احكام الدستور واحكام القرار رقم (٣) الذي
صدر عن الديوان الخاص لتفسير الدستور.

اذا ممكن ارجع له بالنص وبضاف الى ما
تقدم بيانه انه اذا اناط التشريع امرا بسلطة معينة
فيكون قد منع باقي السلطات من ممارسته.

لذا يكون النص الدستوري التضمن
تحويل صلاحية اتهام الوزراء على الوجه المبين
أنفاً قد منع القضاء من القيام ببعض اجراءات
هذه الدعوى الا ما نصت عليه المادة (٥٧) من
الدستور المتعلقة بتأليف المجلس العالي - منعت
منعت كلي - وبما يؤيد ذلك هو ان الدستور لما
نص على ان تمارس المحاكم حق القضاء على
جميع الاشخاص في المواد المدنية والجزائية ، لم
ينسطق الى ذكر تفصيلات الاختصاص
كاجراءات التحقيق وجميع الادلة ولكنه اكتفى
بذكر اختصاصات المحاكم بصورة مطلقة على
اعتبار ان عضو النيابة يتبع المحكمة المعين لديها
وهكذا فعل الدستور عندما نص على اختصاص
مجلس النواب في تقرير اتهام الوزراء وتأييده امام
المجلس العالي.

صاحب الاختصاص في محاكمتهم فيكون
الدستور قد حول مجلس النواب صلاحية
التحقيق في التهمة المنسوبة للوزير وجمع ادلة
اثباتها.

النص واضح وهذه الهيئة تحمل صفة
النيابة العامة بالرجوع الى مواد قانون اصول
المحاكمات الجزائية مادة (٧) استقصاء الجرائم
وجمع ادلتها والقبض على فاعلها واحالتهم على
المحاكم وموكول لهم امر محاكمتهم مساعدوا
النيابة العامة اجراء وظائف الضابطة العدلية

التي تختص بتلقي هذه الامور.
كلمة (الشكاوى) من اختصاصات النيابة
العامة فهنا اصبح اعتداء على اعمال النيابة
العامة بحكم هذا القانون.
ثانياً هؤلاء الاشخاص والهيئات الاخرى
المنصوص عليها ما دام سيقوموا باعمال النيابة
العامة. بدنا نفترض ان احد الاشخاص الذين
احيلوا من قبلهم الى النائب العام. لتجري
محاكمته وبالتالي ماذا يتم؟

حكم بداية استئنافاً ميز ، ويصبح قاضي
التمييز لهذه اللجان هو مدعي عام وقاضي في آن
واحد لان اعضاء محكمة التمييز هم (١٧)
وقرارات الذمة المالية بدها (٦٠).

صار هنا تضارب بالنصوص القانونية،
صحيح اننا اخذنا هذا القانون عن مصر، لكن
مصر لما ظرفها ونحن لنا ظروفنا ، وليس كل
شيء جاء من مصر مقدس.

نحن ننظر حسب قوانيننا وحسب
دستورنا ، هذا يتناقض مع واجبات النيابة العامة
اولاً.

ثانياً في المادة السابقة في القانون المادة (٣)
قلنا هذه تكفي الاقرارات بدهم يتلقوا من
مجلس الوزراء اقرارات ذمة مالية ، بدهم يتلقوا
من نواب ، من الاشخاص المشمولين بحكم
القانون ، النواب نحن شطبناهم لكن بدهم
مشمولين.

اقرارات الذمة المالية بالنسبة للوزراء هذا
مخالف للدستور. لان هيئة الاتهام بالنسبة
للوزراء هم مجلس النواب. وهذه مخالفة كلياً

مكتبة احمد الجمل

تلقي الشكاوى.

فهنا في تلقي شكاوي، تلقي الشكاوى من اجل تهمة جزئية. فهنا صار تناقض في الاختصاص فاذا التقرير الذي يرفع من الوزراء البيانات يجب ان لا يوجه الى هذه الهيئة لانه مخالف للدستور مخالف لما جاء في قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٢ الصادر عن المجلس العالي. هذا أولاً.

ثانياً: بالنسبة الى النواب بما ينسب اليهم من تم لان هذا تحقيق بدائي ابتدائي بقانون اصول المحاكمات، التحقيق الابتدائي موظفوا النيابة العامة، مساعد الضابطة العدلية، هذه كلها اختصاصات الضابطة العدلية، الضابطة العدلية اختصاصاتها واضحة نحن نقلنا هذه الاختصاصات لاجراء محكمة التمييز ليقدروا البيانات والاستقصاء عنها.

بالنسبة للنواب هذا من اختصاص النيابة العامة بالنسبة للوزراء اختصاص هيئة الاتهام هو مجلس النواب هيئة الحكم هو المجلس العالي.

بالنسبة للعسكريين النيابة العامة العسكرية حسب المادة (١٢٢) (١٢٧) من الدستور الذي اناط وضع القوانين وجاءت نيابة عامة عسكرية وقانون عقوبات عسكري.

فهذه المادة تعطي تنازع اختصاص بالنسبة للدستور تبعاً وقوانينها هي مأخوذة عن قوانين اخرى قانون اصول المحاكمات الجزائية ودستورنا دستور مأخوذ اقله عن الدستور المصري والدستور العراقي والدستور السوري

في اغلب مواده.

فنحن لسنا مشرعين في هذا الامر وانما نحن مقلدين بالنسبة لخصانة النواب وكون ان مجلس الوزراء يحاكم بالنسبة للوزراء يحاكموا امام المجلس العالي وهيئة الاتهام مجلس النواب، هذا نوع من انواع الحصانة التي اعطيت للوزير لانه يمارس صلاحية عامة.

يمارس تصرف في ادارة شؤون الدولة حسب الدستور لذلك ممكن ان ينتج عن اعماله عداء شخصي من قبل اشخاص متضررين. يرحوا يرفعوا عليه دعوى مع شهود زور امام النائب العام او المدعي العام ولى هم جالسين الوزير.

حتى لحسن قيام مجلس الوزراء بادارة اعماله جاء الدستور واعطاه هذه الصلاحية واعطاه هذه الحصانة التي هي حصانة بالمحاكمة وبالتحقق، فلا يجوز فصل الاثنين ثم التوزيع والاعتداء على نصوص الدستور.

بالنسبة للعسكريين اختصاص النيابة العامة العسكرية فاذا هذه البيانات المتلقاة ما اختص منها بالنيابة العامة يجب ان يذهب للنيابة العامة وما اختص بالنيابة العامة العسكرية يجب ان يذهب الى النيابة العامة العسكرية وما اختص بمجلس النواب يجب ان يذهب الى مجلس النواب.

فهذه المادة متناقضة كلياً مع قوانيننا وتتنازع القوانين وتتنازع الاختصاص.

عفوياً يا سيدي، حتى لا يقال لي اني تكلمت، اذا بالفقرة الاولى انتهت منها اما لا

يحول دون حقي في المناقشة بالفقرة (ب) والفقرة (ج) لا يقال لي اني تكلمت ثلاث مرات، بتحب اناقشهم بتناقشهم ما بتحب اناقشهم يرجع لك، الامر لك دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: لا انا اقول عن الفقرة (أ) وهيا، الاستاذ حمد الفرحان.



السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس، الاخوان انا بطبيعة الحال ليس لي حق مناقشة النواحي القانونية المحضة التي تفضل فيها الاخوان ولكني ارجو ان تأخذ الامور بسهولة اكثر شوي نحن لسنا نهاية الدنيا، نحن نجتهد بما نعتقد اننا نحقق غايات القانون.

دستورنا ليس عجيباً في العالم، في دساتير مماثلة، ديمقراطيتنا ليست عجيبة في العالم في ديمقراطيات مماثلة.

معلوماتي التي بدني اعطيها ناشيء عن اضطلاع دراسة لما يحدث، العالم صار مفتوح وتعلم مما نقرأ مثلاً في امريكا يوجد نائب عام ويوجد وزراء عدلية ويوجد قوانين للملاحقة المخالفات، ولكن عندما تنشأ قضية سواء كانت على رئيس الجمهورية او على عيّن او على نائب،

يعين قاضي خاص للتحقيق في تلك القضية ورجع ادلة للادانة او البرئة.

عندما تجمع الادلة من قبل المحقق الخاص يعاد الى الجهة المخولة بالمتابعة والمحاكمة للمتابعة قرأنا والاعلام صار موثق عن عين عن سيناتور في مجلس الشيوخ الاسريكي تجاوز الامانة في عقد في ولايته.

عين له محقق خاص لم يحول الى النائب العام اجري التحقيق وجد ادلة ادانة هذا نشر وانا كل معلوماتي مما ينشر ويقرأ.

وعندما وجد ادلة كافية حول تلك الادلة الى مجلس الاعيان، فاصدروا ما يسمى بايقاف الصفة، صار هذا العيّن بلا حصانة.

تولته النيابة العامة وحقت معه وادانته.

الاسبوع الماضي سفير في الولايات المتحدة في قطر اتهم بسرقة له حصانة، عين محقق خاص واعلن عنه ليحقق في هذه القضية وعندما تجمع الادلة تحال الى الجهة المعنية انا اترجي ان يقبل الاخوان الذين هم اوعى مني قانونياً بان هذا هو المجلس ليس هو لجنة تفسير القوانين والدستور.

هناك مجلس خاص لتفسير الدستور، ذلك المجلس معين بقانون وبالدستور لسنا نحن ذلك المجلس اذا كانت احدى الصيغ معقولة وقانونية في هذا القانون وتقبلها اعتقد يجب اجازتها، اذا كان فيها مخالفات كما اجتهد بعض الاخوان لسنا نحن الحكم في انها مخالفة وغير مخالفة. لتأتي الجهة المعنية عندئذ لترفع الى الجهة المعنية بتفسير تناقض القانون مع الدستور

لتصدر لجنة تفسير القوانين والدستور لتصدر حكمها.

لا نعطي انفسنا حق لنقول الفقرة (أ) مخالفة للدستور والقانون مخالف للدستور، نحن لسنا لجنة الحكم انه مخالف وغير مخالف.

لذلك اترجى ان نعلن موقف هل نحن مع هذا القانون باحسن ما لدينا من منطق لقبول مواده؟ ام نحن ضده.

هذا الموضوع في رأيي بت في الجلسة الاولى نحن مع هذا القانون لذلك اقترح ان نناقش المادة باعتبار منطقيتها لتحقيق اهداف القانون وانا اعتقد ان المادة (٤) كما تليت من قبل اللجنة القانونية ليس فيها تناقض باي منطق لدي ولا تناقض مع اهداف القانون.

ان كان في تعقيدات حول تضاربها مع قوانين اخرى ليس لنا ان نكون الحكم في هذه التعقيدات.

اقترح الموافقة على نص المادة (٤) كما تليت من اللجنة القانونية وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ حمد، سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، ابدء بالملاحظة المتعلقة بايراد كلمة (الاقراءات) في هذه المادة رغم تغير اسم الدائرة.

صلاحيات الدائرة اشمل من الاقراءات لانها تحصل على المعلومات المتعلقة بالاشخاص من غير المقر. لكن لا تكون هذه المعلومات وارادة من الشخص المطبق عليه القانون ويسمىها

قانون البينات اقراراً بما صدر عنه. ولذلك ورود الاقراءات هيا مختصة بما يصدر عن الشخص ذاته اما المعلومات الاخرى الناتجة من الدوائر المختصة فتلك مضافة الى صلاحيات الجهات التي تدقق بالاقرارات والدائرة المشيئة لهذا القانون.

اما فيما يتعلق بدستورية هذا القانون، ابدأ باخر الزملاء في تعليقه وقوله اننا لا نختص في تفسير الدستور. فعلاً المادة (١٢٢) من الدستور قد اناطت بالمجلس العالي صلاحية تفسير الدستور. لكن على الذين يطبقون احكامه ان يفسروه عند تطبيقه بمقدار ما يفقهوه. معناه ومبناه ومقاصده.

بمعنى ان لا يفقوا انه فسروا لنا اياه. لا. نفسر بهذا القدر. اما اذا عجزنا عن تفسيره فنطلب من المجلس العالي ان يفسره. والنص هنا لا يحتاج الى تفسير ولذلك من حقنا ومن واجبنا ان نقول ان هذا القانون موافق للدستور او غير موافق.

فيما يتعلق بمحاكمة الوزراء والعسكريين. انا اوافق ما قاله معالي الزميل محمد رسول بان الاقرارات والمعلومات تحال الى الجهات المختصة. بدليل ان المادة (٧) من هذا القانون نصت الفقرة الثانية من المادة (٧):

(اذا تبين لاي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع او اي جريمة اخرى تحيل الاوراق ونتائج الفحص والتدقيق الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة).

هي دراسة اولية والهيئات لا تدين ولا

تهتم ولا تحقق تحقيقاً شاملاً للجريمة.

الدعوى الجزائية تقام لدى المرجع القضائي المرجع القضائي المختص كما نصت على ذلك المادة (٥) من قانون اصول المحاكمات الجزائية التي تقول:

(تقام دعوى الحق العام على المشتكى عليه امام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة او موطن المشتكى عليه... الخ).

اذن تقام اصلاً من النيابة العامة المختصة امام المحكمة المختصة ولو ارادت النيابة العامة المدنية العادية في المحاكم النظامية ان تقيم دعوى لدى المحاكم الجنائية وكانت الدعوى متعلقة بوزير. عندئذ تقرر المحاكم عدم اختصاصها.

وكذلك اذا كان الامر يتعلق بالعسكريين تقرر المحكمة عدم اختصاصها وتودع القضية لدى الجهة المختصة.

اذن ما في تداخل في حكاية الاختصاص ولا مخالفة لاحكام الدستور. ما دام ان النص القانوني يوجب احالة الاوراق المتعلقة بالشخص المنطبق عليه حكم هذا القانون الى الجهة المختصة بالتحقيق والمحاكمة وليس للمحاكمة حتى نقول ان الهيئات هنا تباشر التحقيق. انما تنظر كأنما هي في دور الاخبار قبل اقامة الدعوى وهي تفاضل ان لا تحال كل الاوراق وكل الناس ويشهر بهم.

هيا عبارة عن تصفية هذا النوع من الاقرارات الموجودة تقع تحت طائلة العقاب تحيلها الى النيابة العامة اذا كانت تتعلق بشخص يحاكم امام المحاكم العادية او تحيله الى المجلس

النيابي ليحكم الوزير او رئيس الوزراء اذا كان هو المعني او تحيلها الى النيابة العامة العسكرية لتحاكم العسكريين.

اذن ما دام ان النص يوجب الاحالة الى الجهات المختصة اذن هو لا يخالف احكام الدستور برأيي ولذلك النص كان مولياً بالغاية ومنسجماً ايضاً مع تغير اسم الدائرة.

ولذلك وصف بقبول قرار اللجنة فيها يتعلق بهذه المادة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ سالم مساعده.



السيد سالم مساعده: شكراً دولة الرئيس البحث الذي اشار اليه معالي الزميل محمد رسول بحث دستوري وقيم فيما يتعلق بقرارات المجلس العالي لتفسير الدستور.

ولكن الموضوع كله مبني على ورود عبارة (تلقى الشكاوى) لان معالي اعتبر ان تلقي الشكاوى جزء من اعمال النيابة العامة. والترجمة لذلك اذا خلال اعمال اللجان وزير اتخذ اجراء ضد موظف فارسل به شكوى. لمن

مجلس الاعيان

يرسل الشكاوى؟

هل يرسلها ليدعي او مقاول ليقول انه ما احوال علي العطاء بسبب معين.

فقدم شكوى متعلقة بذمة الوزير المالية، هل تقدم مثل هذه الشكاوى الى الدائرة؟ فنعتبرها جزء من اعمال النيابة او تقدم الى مجلس النواب الذي هو صاحب الصلاحية في دور النيابة العامة بالنسبة للوزراء.

فالاشكال حسب تقديره وارد بسبب ورود كلمة (الشكاوى) لان الدائرة مذكور فيها وتختص بتلقي اقرارات الذمة الحالية والبيانات والايضاحات والشكاوى.

فاذا شطبنا كلمة الشكاوى ونفيها عن الدائرة صلاحية تلقي الشكاوى عن المشمولين باحكام القانون نكون تجاوزنا الى حد كبير معظم ما افاده معالي الزميل محمد رسول.

لان قرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات لها مثائل في قوانين اخرى عندنا. اذا احد الوزراء او احد الاعيان قدم بيان وتقدير ذاتي الى دائرة ضريبة الدخل هذه الدائرة بمقدورها ان تسال الوزير او تسال العين عن مصادر دخل اخرى اغفلها في تقديره، ولا يمكن اعتبار مجرد تقديم او مجرد سؤاله لاقراءات الذمة المالية او البيانات او الايضاحات المتعلقة بذلك الاقرار لا يمكن ان نسميها جزء من التحقيق.

لينتهي بذلك، ينتهي بذلك القول بان هذه الدائرة، تتعارض مع احكام الدستور في توزيع الاختصاص. اذا اسقطنا كلمة (الشكاوى) انتفى كل ما يتعلق بتقديراتها بأنه قد

يكون جزءاً من اعمال النيابة وقد لا يكون.

لذلك وبشكل محدد اقترح الموافقة على نص الفقرة كما وردت في تقرير او توصية اللجنة القانونية بعد شطب كلمة (الشكاوى) انتفى كل ما يتعلق بتقديراتها بأنه قد يكون جزءاً من اعمال النيابة وقد لا يكون.

لذلك وبشكل محدد اقترح الموافقة على نص الفقرة (أ) كما وردت في تقرير او توصية اللجنة القانونية بعد شطب كلمة (والشكاوى) منها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ جعفر الشامي.



السيد جعفر الشامي: شكراً سيدي الرئيس الملاحظ ان معظم النقاش والجدل يدور بين اعضاء اللجنة القانونية انفسهم. ومع ذلك تأتي التوصية منهم بشكل معين.

الذي اقترحه الان ان لا يقوم النقاش بين اعضاء اللجنة القانونية وان يترك المجال للنقاش لاعضاء المجلس الاخرين واذا ما انتهى النقاش من اعضاء المجلس الاخرين يطرح

الموضوع للتصويت وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ، سعادة المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس، قانون اصول المحاكمات الجزائية نظر بأنه تبدأ الملاحقة بالاخبار من اشخاص ليس لهم سلطة.

ونصت المادة (١٢٥) من قانون اصول المحاكمات الجزائية وعلى كل سلطة - التي هي الهيئات - رسمية او موظف علم اثناء اجراء وظيفته بوقوع جنائية او جنحة... احالها الى المدعي العام.

ولذلك منا في خلاف حتى ولو كانت سميتها شكوى لكن اذا كان يدها تلطيف ميثان تحصل على الموافقة اعتقد ان حذف كلمة شكاوى لا يغير من الامر لان الاختيار ممكن ان يتلقاه الوزير في جريمة جنائية عن موظف. ويحيلها الى المدعي العام. لا يكون اجراء الوزير باطلاً لانه قام بواجبه.

هذا من ناحية ومن ناحية ما تفضل به الزميل جعفر الشامي اقول ان المجلس يشمل اللجنة القانونية وغير اللجنة القانونية ولكل عضو الحق في مناقشة قرار اللجنة لانه ليس ملزم عضو اللجنة القانونية بقرارها يمكن ان يغير رايه بعد ان جاء الى المجلس.

فليبدى رايه ونعطي الزملاء صلاحية مناقشة قرار اللجنة ومشروع القانون. وهذا مثال للديمقراطية ان نتيج للجميع ان يناقشوا وليتسع صدرنا للرأي الاخر مهما كانت. وافق رأينا او خالفه ولذلك نتيج الفرصة

لجميع الزملاء ان يبدوا رايهم مهما كان وشكراً. دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش: دولة الرئيس كقاري. لهذه العبارة وغير قانوني الهيم منها ان الدائرة تتلقى الاقرارات المالية والبيانات والايضاحات من المشمول بها وغير المشمول.

فقد يأتي شخص ويدعي ان الوزير الفلاني عندما قرر احالة العطاء او صادق عليه اخذ مليون دينار. فيشكو الى الدائرة لا يرفع شكوى الا الادعاء العام يشكو من ذلك وتحقق الدائرة من ذلك بطرقها الخاصة.

فكلمة شكاوى قد تكون لاول نايه لكن تعني الشكاوى بطريقة التلزم.

لذلك اعتقد نضع بدل منها كلمة (ابلاغ) او ابلاغات او كما ذكر هنا المعلومات يجب ان تبقى لا يعني بالنسبة الى شكوى الى الادعاء العام اما اشكو انا كواحد قطاع خاص ان فلان من المسؤولين اخذ مليون دينار على العملية نقوم الدائرة بالتحقق من ذلك.

مكتبة العدل

دولة وليس المجلس: شكراً السيد المقرر.

السيد المقرر: الاصل عندما تقع جريمة اما ان يجبر عنها الشخص المتضرر فيسمى شامدا، واذا تقدم للمحكمة بادعاء مدني سمي مدعياً مدني، يعني بالالزامات المدنية.

لكن اذا قدمت المعلومات المتعلقة بهذه الجريمة من غير ذي المصلحة، يسمى اخبار. وهذا الاخبار بمعنى انه يتلقاه كل شخص من واجبه اذا علم عن وقوع جريمة ان يجبر الجهات المختصة وشكراً.

دولة وليس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي سبق ان قدمت لي اللجنة القانونية مخالفة بالنسبة الى الوزراء. والاساس في الاختصاص هو ان النيابة العامة تتولى تلقي الشكاوى وملاحقة الجرائم هذا القانون روحه واساسه هو ملاحقة الكسب غير المشروع فاذا الملاحقة الجرمية. من روحه، من اساسه من سبب وجوده.

انا ط هذه الهيئة صلاحيات المشمولين باحكامه قسمين قسم ينص الدستور نصاً على هيئة المحاكمة وهيئة الادعاء او هيئة التحقيق والذين هم الوزراء. هذا نص دستوري لا يجوز مخالفته.

الاساس هو النيابة العامة هي التي تتولى جميع امور التحقيق والملاحقة وتلقي الاخبار والشكاوى لطرق اقتضتها المصلحة احيل قسم الى النيابة العامة العسكرية وقسم للقضاء

للسان العام بالنسبة للقضاة او وضعت حصانات معينة، القانون بالنسبة للدستور هذه المادة بالنسبة للوزراء متناقضة مع الدستور بالنسبة للباقي من مدنيين وعسكريين هذا قانون مثله مثل قوانين التي اعطت النيابة العامة النظر فيها.

سواء في هذه الهيئة بالتلقي لا يجوز لها ان تتلقى الشكاوى. لانه الاختصاص، ننظر للاختصاص دولة الرئيس.

لماذا انشأت في وزارة العدل دائرة تسمى دائرة اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع، اسف قاضي بمرتبة قاضي تميز بعينه المجلس القضائي وتختص بتلقي والبيانات والايضاحات والشكاوى لماذا انشأت؟

ليس لملاحقة جريمة الكسب غير المشروع!

ما دام انشأت لملاحقة جريمة الكسب غير المشروع فهذه بالنسبة للوزراء متناقضة مع الدستور ومتناقضة مع ما قرر المجلس العالي الذي اتم اعضاءه.

قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠ موجود

دولة وليس المجلس: استاذ ابوالعبد يعني رايتك واضح ومخالفتك مكتوبة وكل النقاش يجري على انه هذه المادة غير دستورية وانت لا ترى الموافقة عليها مش هيك؟

السيد محمد رسول الكيلاني: انت لو ترى كمضو مجلس عالي، تميز مجلس عالي، لن ترى الموافقة عليها، لم اترى بالقرار.

دولة رئيس المجلس: رايتك واضح وشرح الشمس، الان ناتي بعد هذا النقاش المستفيض والمصادف والايجابي الا ان الاخ ابوالعبد عضو اللجنة يرى عدم التصديق على هذه الفقرة من المادة (٤) استاذ ابوعماد.



دولة السيد مضمر بدران: شكراً دولة الرئيس، في الواقع النقاش الذي يدور حول الدستورية والذي اورده دولة ابوعدنان، ومعالي الاستاذ محمد رسول في الواقع انه نقاش دقيق ومهم.

لانه بمفهوم القوانين (الشكاوى) نعرف يوم نقدم شكوى نكتب المشتكي، المشتكي عليه هذه هي الشكاوى، وكما ذكر الزميل العين حمد الفرخان انه صبح نحن لدينا مختصين بتفسير الدستور الكلام المخالف لهذا الكلام او المؤيد لهذا الكلام عفواً ان نحيله الى المجلس العالي لتفسير الدستور.

هل يريد المجلس الكريم ان يحيل هذه النقطة الى المجلس العالي ام لا ؟ هذا حق المجلس.

ولكن ايضاً ما اورده معالي الاستاذ سالم مساعده بان يشطب كلمة (الشكاوى) يخرجنا من مأزق لماذا كلمة الشكاوى؟ عادة في الجريمة اي موظف ضابطة عدلية عندما يقدم اليه شكوى في جريمة. لا يجوز التستر عليها، عليه فوراً ان يحيلها الى الجهات المختصة ولا يتستر على هذه الشكاوى هذا نص في القانون ان يحيلها.

الان الشكاوى نص عليها ان تقدم الى قاضي تميز شكوى ضد من؟

ضد سلطة تنفيذية رئيسها واعضائها، ضد ما اورده هل هي صاحبة الصلاحية في تلقي هذه الشكاوى؟ هل انا عندما اشتكي اكتب المشتكي فلان الفلاني والمشتكى عليه فلان الفلاني من السلطة التنفيذية ايضاً. ام ان موضوع اشهار الذمة كما هو اصبح عنوان هذا القانون، الغاية الاساسية لهذه التشكيلة في محكمة التمييز ان تأخذ حسب هذا القانون ما لدى الشخص المكلف بتقدمه، واي زيادة على الدخل اذا كان غير مشروع او استثمار الوظيفة بده يبينه.

يمكن ان بعض الاشخاص يسمعون ان فلان ارتشى او اخذ مثل ما ذكر الاستاذ حسني عايش، الواقع ليس هذا المحل، ليس في هذا القانون المحل في هذا الموضوع انها وقعت بجريمة اسمها جريمة الرشوة، ليس دائرة الكسب المشروع ولا هي مختصة في النظر او في التحقيق في التدقيق في هذا الموضوع.

المختص هو كما ورد في الدستور ومجلس

هكذا جاء في الأصل

النواب شكوى مستقلة لجرية وقعت.

اما نحن نبحث في موضوع اشهار الذمة.

لا يحتاج الى شكوى تقديم بيانات، تدقيق بيانات اذا ظهر ان الذمة المالية فاضت عن المنطق والمعقول على الشخص ان يقدم اسباب هذا الفيض الذي اتى من واسع العلم ببرر ذلك امام الهيئات المشكلة حسب هذا القانون.

ليس من صلاحية التشكيلات كلها هنا ان تأخذ دور مهياً كان بسيط من دور النيابة العامة او من دور مجلس النواب حسب الصلاحية حسب الصلاحية او من المجلس العالي كمحكمة.

نصوص، نصوص جديدة في هذا الموضوع لا نضيف تأخذ صلاحيات اخرى من دستور او من صلاحيات مجلس النواب او من صلاحيات السلطة القضائية حسب ما هو مفصل بالدستور لنعطيهما لدائرة الكسب الغير مشروع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ احمد عبيدات.



دولة السيد احمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، أولاً احتج على الرئاسة الكريمة لانها لم تعطني فرصة الحديث حسب التسلسل الزمني لرفع الايدي.

الموضوع الثاني حسم للنقاش ارجو ان اقترح ان يكون نص هذه الفقرة بدل الشكاوى وتخصص بتلقي اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والاخبارات المتعلقة بها. « خاصة وان هذا النص ينسجم مع نص المادة (١٤) من القانون التي تقول يعاقب بكذا كل من قدم اخباراً كاذبة هو اخبار من حيث الاصل هو اخبار.

فاما ان يكون اخباراً صادقاً واما ان يكون اخباراً كاذباً. ما دام هو ما زال في المبدأ فهو اخبار يتضمن معنى الشكوى بغير المعنى القانوني الدقيق الذي ينصرف الى الجهات الاخرى صاحبة الاختصاص ولكنه اخبار عن حالة معينة مخالفة للقانون.

فاذا كان اخباراً صادقاً تخلفت اجراءات. واذا تبين انه اخباراً كاذب ارتدت الاجراءات على صاحبه. فانا اقترحي بمحذ بدل كلمة (الشكاوى) (الاخبارات).

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور اسحق الفرحان.

الدكتور اسحق الفرحان: كنت بدي اقول فعلاً كلمة الاخبارات او المعلومات الاخبارية عن هذا الموضوع تتضمن معنى الشكوى من ناحية عامة ولكنها تحجبنا المراتب القانوني من ناحية اللفظ. فانا اتي على هذا

الاقتراح وارجو طرحه للتصويت.

دولة رئيس المجلس: اذن نحن الان في الفقرة الاولى من المادة (٤) وفي ضوء النقاش الذي جرى، طلب على هذه الفقرة تعديلاً.

الاول من الاخ معالي الاستاذ سالم مساعده بازالة كلمة (والشكاوى) والاقتراح الثاني من دولة الاستاذ احمد عبيدات بوضع كلمة (الاخبار) بدل هذا ليتضمن الحالات بشقيها.

اقتراح سالم مساعده الاقتراح الاول بازالة كلمة الشكاوى من يوافق على ازالة كلمة الشكاوى، والله يا سيدي واضح النظام.

السيد حمد الفرحان: الاقتراح الثاني هو الذي يطرح لان الاول ابعد.

دولة رئيس المجلس: لا. لا كلامهما اقتراح خارج حدود ما اوصت به اللجنة والاقتراح الاول جاء قبل الثاني، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: وان كان الاقتراح الثاني جاء متأخراً لكن كان مشتملاً على الاقتراح الاول وهو حذف كلمة (الشكاوى) ولذلك اصبح الاقتراح الثاني شاملاً للاقتراح الاول.

دولة رئيس المجلس: استاذي انا كتبت بدي اطرح الاقتراح الثاني بعد ان نزيل كلمة الشكاوى اذا المجلس وافق.

السيد المقرر: الاقتراح الثاني ايضاً فيه ازالة لكلمة الشكاوى، حتى اوضح في حكاية المشتكي، الذي التبس على الاخوان، المشتكي لما يقدم الاخبار من الشخص المتضرر يقال له شك واما اذا كان غير متضرر فهو مخبر هذا

المقصود فيها.

ولذلك وضع كلمة شكاوى الحقيقة يضعفها، انه تقبل من المخبرين ولا تقبل من الشاكين هذا يضعفها.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ، من يوافق على شطب كلمة (الشكاوى) من المجلس الكريم؟ رجاء من يوافق يرفع يده حتى تنتهي من هذه القضية، وثاني بعدها لاقتراح دولة ابو ثامر.

السيد الامين العام: (١٧ من ٢٦).

دولة رئيس المجلس: (١٧ من ٢٦) فاز الاقتراح بشطب كلمة الشكاوى. الان نأتي للاقتراح الاخر من دولة ابو ثامر بوضع كلمة (الاخبار) بعد ان شطب الشكاوى من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: (١٦ من ٢٦)

دولة رئيس المجلس: (١٦ من ٢٦) ايضاً فاز الاقتراح. الان الفقرة (أ) بالتعديل الذي حصل عليها من يوافق عليها؟

الفقرة (أ) من المادة (٤) السيد الامين

السيد الامين العام: (٢٢ من ٢٦) اي اصبحت كلمة (اخبار) بدل من شكاوى وشكراً.

الفقرة (ب)، الفقرة (ب) بالتأكيد ان النقاش الذي حصل ايضاً بشملها وموصى من اللجنة القانونية بالموافقة على (ب) من يوافق على (ب)؟

هكذا منه الاول

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم وقضي الامر.

السيد المقرر : اذا سمحت ثلاث فقرات الفقرة (ب) اوجدتها اللجنة باقتراح من دولة الزميل الفاضل احمد عبيدات معليش بعد (ب) و(ج).

دولة رئيس المجلس : يا سيدي (ج) جاي عليها. الفقرة (ج) من يوافق عليها يا ابو العبد، مخالفتك مكتوبة ومراعتك مسموعة وانتهينا الفقرة (ج) ايضاً موافق عليها وشكراً. وهذه هي نص المادة الرابعة كما وافق عليها المجلس.

يلغى نص المادة (٤) والاستعاضة عنه بالنص التالي:

أ - تنشأ وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة اشهار الدمة المالية ومنع الكسب غير المشروع) برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات الدمة المالية والبيانات والايضاحات والاخبارات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون في اعمالها واقتراح الانظمة اللازمة لعملها.

ب - تسول الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي تتضمنها اقرارات اشهار الدمة المالية واعداد النماذج الخاصة لهذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها.

ج - على الجهات المختصة تزويد الدائرة بأسماء الأشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه أو شمولهم بأحكامه وتنفيذ ما تطلبه منها الدائرة من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.

دولة رئيس المجلس : المادة (٥) السيد المقرر.

السيد المقرر : المادة (٥).

أ - على كل من تسري عليه احكام هذا القانون ان يقدم خلال ستة اشهر من نفاذه او خلال شهرين من تاريخ انطباقه عليه اقرار عن ذمته المالية وذمة زوجة واولاده القاصرين.

ب - وعليه ان يقدم بصورة دورية اقرار الدمة المالية خلال شهر كانون الثاني التالي لانقضاء سنتين على تقديم الاقرار السابق ويجب ان تتضمن هذه الاقرارات مصدر الزيادة في الدمة المالية.

ج - على دائرة الكسب غير المشروع تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الدمة المالية في مواعيدها المقررة.

وافق مجلس النواب على هذه المادة بعد ان اضاف الى الفقرة (ب) عبارة (وعند تركه الوظيفة او زوال الصفة) بعد عبارة تقديم الاقرار السابق الواردة فيها.

اما اللجنة القانونية فقد وافقت على الفقرة (أ) كما وردت من مجلس النواب وكذلك على الفقرة (ب) ايضاً اما فيما يتعلق بالفقرة (ج)

فقد شطبت اللجنة هذه الفقرة واستعاضت عنها بالنص التالي:

ج - على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الدمة المالية في مواعيدها المقررة بوجوب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية. « فعلاً كان مجلس النواب وافق على الفقرة (ج) واطاف اليها الى اخرها (ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية) انتهى النص

دولة رئيس المجلس : الاستاذ جمعة حاد.



السيد جمعة حاد: شكراً دولة الرئيس في الكلام الذي ساقوله هو استفساري ذلك لان المعروف في الشريعة ان المرأة مستقلة عن زوجها مالياً وترث وتورث وتستطيع ان تصرف في اموالها في منزل عن زوجها واعتقد ان الدستور الاردني يعترف بهذا الاستقلال.

فهل من العدل ان يفرض عليها ان تقدم اقرار بدمتها المالية لان زوجها مطالب بذلك؟ يعني صار امين عام او صار وزير، يعني

طبعاً في الدول الغربية الدمة مشتركة في بعض الدول.

بس عندنا المرأة مستقلة جزء من استقلالها السؤال استفساري يعني ما هي الضرورات ما دام يعني اذا كان الرجل يهرب امواله من خلال زوجته، يلاحق في هذا الموضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ الدكتور اسحق الفرحان.



الدكتور اسحق الفرحان : ما عندي جواب على كلام الاخ جمعة الا انني اعتقد انه الممارسات الخاطئة التسجيل باسماء الزوجة والاولاد هيأ لي وليست بفقهي بهذا الموضوع انه يمكن تمرزاً ومن باب سد الذرائع ان تذكر هذه الامور في هذا الباب بالذات لمنع الكسب غير المشروع.

لذلك انا كنت ميال ان نوافق على المادة كلها كما جاءت (أ) و (ب) و (ج).

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

هكذا من العمل

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الامر متعلق باهلية المرأة الدستور الاردني اعطى المرأة شخصية وذمة مالية مستقلة عن ذمة الزوج، فعقد الشراكة الزوجية لا يشمل الذمم المالية والقوانين عندما توضع توضع لتحتزم، لا ليتجاوز عنها خصوصاً اذا كانت ذات صفة قانون عام.

فالدستور ساوا بين المرأة والرجل واعطاها شخصية استقلالية تماماً كالرجل في الامور المالية.

وهنا نتبع المرأة للرجل اتباعاً بلا مبرر واصر على كلمة بلا مبرر.

فلو اراد فاسد ان يهرب المال لوجد في ابيه واخيه ووجد في صديقه وعمه وقرباه، اما عملية تخصيص الزوجة بالذات خلافاً لاحكام القانون المدني وخلافاً للذمة المالية وخلافاً للدستور الذي اعطاها شخصية مالية مستقلة.

لان هذه متعلقة بحقها العام، هذا يفتح الباب ليس لسد الدرائع هو جلب المفاسد، لانه بدنا نعيش في مجتمعاتنا وخصوصاً ان كلمة المال غير محصنة، غير محصنة، نادي زوجة فلان وودي زوجة فلان، ارسل زوجة فلان وجيب زوجة فلان على شيء قيمته قد تكون قيمة بسيطة جداً.

فاحترام الاحكام القانون المدني واحترام للدستور يجب ان تشطب كلمة المرأة لانها متنافية مع حقوقها الطبيعية التي كفل لها الدستور بالمساواة.

هذه مخالفة دستورية عندما تلحق ذمتها

المالية بذمة الزوج في التشريع الاجنبي الذي نقل عنه الذمة مشتركة، في تشريعنا نحن الذمة منفصلة، هذه تشكل مخالفة لاحكام الدستور، لاحكام الشريعة الاسلامية، لاحكام القانون المدني.

ثانياً لم تمتنع القاصر ذمته في الاداء بالالزام والالتزام في الالتزام هو يأخذ والده يقوم عنه، فممكناً للوالد ان يقدم عن ابنه القاصر لذلك اقترح شطب (الزوجة) اقترح شطب الزوجة.

السيد نذير رشيد: اثني على اقتراح معالي محمد رسول الكيلاني بشطب الزوجة.

دولة رئيس المجلس: الان نأتي لدولة ابو عماد.

دولة السيد مضر بدران: دولة الرئيس، في الواقع ما ذكر من ناحية استقلال الذمة للزوجة هو وارد في الشريعة الاسلامية والزوج ليس مسؤول لا من قريب ولا من بعيد عن موضوع الذمة المالية لزوجته.

نحكي بموضوع الشريعة، ولكن بنفس الوقت يمكن زوجة احد المسؤولين ان تستغل كزوجة اسم زوجها في استغلال وظيفة بدون علم زوجها وهذا حصل.

لذلك عجبني اقتراح من معالي الاستاذ ابواسماعيل بان الزوجة هيا التي تقدم اشهار الذمة المالية بما يخص بذمتها مستقلة عن زوجها، مثل الزوج يقدم عن زوجته وفي بعض الاحيان لا يعلم بعض الاخيان اقوال، لا يعلم عن الذمة الحقيقية للزوجة وهي زوجته واجيانا قد يعلم.

فللحرج وللذمة المالية المستقلة وا الى آخره ان تقدم الزوجة ونقول في المادة (. . .) عليه اقراراً عن ذمته المالية واولاده القاصرين كما على زوجته ان تقدم اقراراً عن ذمتها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: اثني، اثني.

دولة رئيس المجلس: جيد، جيد الاستاذ ابو عصام، محمد علي بدير.



السيد محمد علي بدير: سيدي الرئيس في الحقيقة لا ارى في القانون ما يتعارض مع احكامه مع احكام الشريعة ولذلك اذا ما ادخلنا نعم هيك بالشريعة او في الدستور اموالها مستقلة حقاً مستقلة نحن ما نقول الا مستقلة لكن السؤال هذا ليس على الاستقلال والاستفسار والتأكد ما هو الا تحقيق.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: شكراً دولة الرئيس لا خلاف بين اللجنة القانونية وبين الذين قدموا المشروع وبين المعارضين على ذكر الزوجة في

القانون. لان ذمة الزوجة مستقلة عن ذمة زوجها والمادة القانونية التي تنص على تكليف الزوج ان يقدم اقرار ذمة عن زوجته وليس تكليفاً للزوجة.

اما ما ذهب اليه دولة الزميل مضر بدران من انه قد تستغل الزوجة منصب زوجها او موقعها فهذا غير مشمول بالقانون ليس موضوعه هنا، المقصد من ذكر ثروة الزوجة هو بيان ما اذا استفاد الزوج واستغل الوظيفة او الصفة وزادت ثروته او زادت ثروة زوجته بسبب استغلاله الوظيفة. هذا كما عرفت في المادة (٢) الجزئية تتكون من زيادة ثروته بسبب وظيفته او صفته هكذا وردت المادة الثانية وليس بسبب ان تستغل الزوجة منصب زوجها وهذه غير مسؤولة للاسف ليست صاحبة وظيفة ولا صاحبة صفة.

اذن المقصد من بيان ثروة الزوجة هو وجود الشبهة اذا زادت ثروة الزوجة بان استغل صاحب الوظيفة او الصفة استغل الوظيفة او الصفة وكان محل اتهام وهذا الذي قصده القانون.

وليس في هذا النص ما يمس الزوجة من قريب او بعيد او يمس استقلالها.

وبالمناسبة ان اقتباس القانون من القانون المصري قد تجاوز عن نص اخر في مادة مستقلة عن هذه الحالة. لانه قد يكون قد تكون الزوجة هي الموظفة وهي ذات الصفة ويكون الزوج هو صاحب الثروة المسؤول عنها.

النص الاصل يقول: اذا امتنع الزوج الملزم بتقديم الاقرارات المصرح عليها في المادة

هكذا عند العمل



السابقة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها، وجب ان يحضر - يعني الزوج المكلف بالصفة او الوظيفة ان يحضر الجهة التي يقدم لها الاقرار بهذا الامتناع وعلى هذه الجهة ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقراره عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ اخطاره. هذا غفل المشروع عن ذكره. والتكلمة لما اذا اضيف هذا النص كما اوردته في اقتراحي الثالث الموزع عليكم بهذا الخصوص بحيث تعدل المادة الخامسة وتصبح مكونة من فترتين واذا امتنع زوج الملتزم تقديم اقرارات الذمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحضر دائرة الكسب الغير مشروع بهذا الامتناع وعليه ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة ابراهيم.

دولة السيد مضر بدران: دولة الرئيس انا استحب اقتراحي بناء على توضيحات الاخ المقرر.

دولة رئيس المجلس: اذن المادة الخامسة امام المجلس الكريم بعد كل هذه الشروحات، تفضل سعادة المقرر.

السيد المقرر: في اقتراح قدمته وتلوته بان تضاف لهذا النص يناقشوا الاقتراح بالاضافة الى المادة، لعله انه يبدو لا لزوم له.

دولة رئيس المجلس: الامتياز نذير رشيد.

السيد نذير رشيد: دولة الرئيس ذمة.

دولة رئيس المجلس: شكراً صبار واضح، الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: هناك اقتراح وثني عليه وباعتقد انه حسب النظام الداخلي تطرح الاقتراحات، فما نجح منها نجح، وما سقط منها سقط. بالتسلسل.

دولة رئيس المجلس: واضح ابو العبد وسأني لاقتراحك، الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس، الحقيقة انه انا لا ازال اعتقد انه لا بد ان ننظر في روح هذا القانون، روح القانون هي محاربة الفساد منع الفساد المحتمل. ونحن نعرف ان الزوجة بالامكان ان تستغل منصب

بتكليف الزوج تقديم البيان عن زيادة في ثروة زوجته واضيف ما يلي:

اذا امتنعت الزوجة، تكون المادة هذه ناقصة ما طرحه مقرر اللجنة من اضافة الفقرة. انها اذا امتنعت على الهيئة المتلقية للمعلومات ان تبلغها ضرورة الاعلان عندئذ تصبح مسؤولة عن تقديم البيانات. اذا ما اخذنا برأي المقرر نترك فجوة في القانون ان يقول زوج: انا مكلف ان اقدم بيان عن نفسي وزوجتي وزوجتي لها استقلال عني لما املاكها ولها حساباتها وهي ممتنعة. اذا ما وضعنا النص الذي وضعه المقرر نكون وقفنا الى باب مسدود.

ولذلك اقترح ان تقرأ المادة كما هي باضافة التعديل الذي اقترحه مقرر اللجنة وهو انه اذا امتنعت الزوجة عن تقديم البيان فعل الهيئة - انا ما بقدر اجبرها كزوج - على الهيئة ان تكلفها بتقديم البيان واقتراح التصويت على ذلك وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ محمد، نستمع للاخير الاخ جمة حماد.

السيد جمة حماد: اريد دولة الرئيس ان اسمع اقتراح الزميل المقرر مرة ثانية.

دولة رئيس المجلس: لا تحت هذه الفقرة (أ) يعني في ضوء المقترحات التي صارت حايين نخلص منها واذا اقتراح الاخ ابو محمد على الفقرة (أ). في عندنا اقتراح مبدئي أولاً اقتراح ابو رسول وثني عليه الاخ نذير باشا.

الاقتراح الذي تقدم فيه معالي العبد محمد رسول الكيلاني على الفقرة (أ) من المادة الخامسة

زوجها وان الزوج يوسعه ان يهرب ما يكتسبه بالحرام عن طريق زوجته او اولاده القصر. هذا الشيء موجود بالمجتمعات كلها. ولذلك واذا كان ولا بد طبعاً مع التسليم باستقلالية شخصية الزوجة وكل ما قيل في هذا الامر. اذن لا بأس من ان ننزع هذه العبارة ونضيف مادة جديدة نقول فيها: ان على الزوجة ان تقدم اقرارات باملاكها عند تولي زوجها هذا المنصب. لانها فعلاً ذات فساد معروف يعني. ونحن لا يجب ان نسهل عملية الفساد. وانما نضع العقبات والعراقيل امامها. سواء استغلال الزوجة او تأمر الزوج معها على الاستغلال وشكراً

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: شكراً دولة الرئيس، من ناحية واقعية، اكثر فحوى لتسريب اموال وكسب غير مشروع اقرب فجوة، هي الزوجة، هذا مجتمع واقعي صحيح. ليس سهل تهريب على الاخ.

على سبيل المثال اذا كنا واقعيين نعيش مع الحياة، اذا كنت اب ولي طفلين، وطراً لي كسب غير مشروع واخاف ان اعلنه الشيء الاول ان اهربه لزوجتي لانها واولادي وارثين كأني امنت لهم هذا الكسب. فيجب شمول الزوجة بالنص.

انا باعتقد واشكر دولة الاخ مضر بدران الذي سحب اقتراحه لانه لو زوجة صارت مكلفة بالبيان بتسريب مكلفه بالانعام ايضاً. وهي ليست صاحبة وظيفة قد تزيد ثروتها وعند ذلك انا اني على بقاء المادة كما وردت فيها يختص

مكتبة العدل

بشطب كلمة (وذمة زوجه) وثني على ذلك الاستاذ نذير رشيد، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: (٧ من ٢٨)

دولة رئيس المجلس: (٧ من ٢٨) لم يفز الاقتراح. الان اقتراح اخر من الاخ ابو محمد نسمعه حتى اذا ثني عليه نضعه للتصويت على الفقرة (أ).

السيد المقرر: الحقيقة انه هذه الاضافة للمادة ككل وليست للفقرة (أ) وحدها.

اضافة فقرة ثالثة ما هو اعتبارنا الفقرة (أ) من شقين الواحد بالنص التالي، المادة الخامسة) تخطر الدائرة المتخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية بان يقدمها خلال شهرين من تاريخ تبليغه ويجري تبليغه وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.

الفقرة الثانية لهذا البند الفقرة (ج) تقول:

«اذا امتنع زوج المزم بتقديم اقرارات الذمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحظر دائرة الكسب غير المشروع بهذا الامتناع وعليها ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه».

هذه الفقرة مضافة للفقرة (ج) من المادة الخامسة، هي كانت بالنص بالفقرة (ج) على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية بمواعيدها المقررة بوجوب تقديمها خلال شهرين من تاريخ التبليغ ويجري التبليغ

وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية».

هنا قلنا تخطر الدائرة المتخلفة، على كل حال انا لا اختلف على بقاء النص، الفقرة (ج) كبند اول كما وردت من اللجنة ولكن الذي اقترحه اضافة بند ثاني للفقرة (ج) بالنص التالي:

اعيد القراءة «اذا امتنع زوج المزم بتقديم اقرارات الذمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحظر - يعني وجب على الزوج المكلف - دائرة الكسب غير المشروع بهذا الامتناع وعليها - اي الدائرة - ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه».

هذه الاضافة واكتفي باضافة بند ثاني للفقرة (ج) فقط تعديلاً لاقتراحي.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور كمال الشاعر.



الدكتور كمال الشاعر: دولة الرئيس الحقيقة كون ان المجلس الكريم لم يوافق على الاقتراح بشطب الزوجة. لا بد من اضافة هذه

الفقرة. لانه يبقى القانون ناقص بدون ذلك، فهذه الفقرة امر ضروري وتحصيل حاصل.

دولة رئيس المجلس: يعني انا حاب اسأل اخونا سعادة المقرر هل هذا النص ليس مفهوم من حكمه المادة وكون الزوجة اصبحت لها ذمة مالية وانه يسري عليها وانه تقدم مثل غيرها واذا ما قدمت ايضاً تعاقب مثل غيرها، انا سؤال هل هناك ضروري لنص للسيد القويم؟

سبدي اتفقت مع الزملاء، اذا سمحت ليست داخلة الزوجة ابداً، لانه هنا البحث ليس عن الزوجة بل هي اصحح مفهوم. لانه احياناً الصفة او الوظيفة تكون للمرأة والذي يقدم زوجها وقد يكون المكلف الرجل والذي يده يقدم الاقرارات عنه هو الزوجة. يعني هنا قال الزوجة المقصود فيه بالتبادل مها كانت صفته ذكر او انثى.

لكن الزوجة بالقانون غير مسؤولة بالاصل وليست صاحبة صفة اذا كانت مجرد زوجة. ليست صاحبة وظيفة ولا صفة. لكن زادت ثروتها بسبب استغلال الكسب الغير مشروع من زوجها تأتي لها من زوجها بنفث على الثروة التي ذهبت من الكسب الغير مشروع وبخاصة انه النصوص القادمة ستامر بالرد من استفاد من هذا الكسب الغير مشروع ولذلك من الضروري اذا امتنعت الزوجة او الزوجة حسب مقتضى الحال انه تكلمه اللجنة ما نجعل الحصومة بين الزوجين وشكراً.

دولة رئيس المجلس: طيب يا سيدتي الامر صار واضحاً الان نحن انتهينا من الفقرة (أ) من المادة الخامسة ونأتي الان للفقرة (ب) لان

الاقتراح الذي تقدم فيه الاستاذ المقرر مرتبط بالفقرة (ج) وتابع لها وفرع منها، الفقرة (ب) مطروحة للمجلس الكريم لانها قبلتها اللجنة القانونية كما وردت من مجلس النواب.

السيد المقرر: لا الفقرة (ب) مضافة، مضافة من قبل اللجنة التي تقول «تتولى الدائرة مهمة تحديد المعلومات» هذا تفصيل للجنة وتعين مهمتها. هذا من قبل اللجنة القانونية مقترح. لا سيدي تغيرت الارقام، تغيرت الارقام اذا سمحتم، متأسف، متأسف.

دولة رئيس المجلس: (أ و ب) قبلتها اللجنة كما جاءت من مجلس النواب من يوافق عليها كما جاءت من مجلس النواب؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، ثاني الان للفقرة (ج)، الفقرة (ج) امامكم اللجنة شطبها واعادت نص جديد لها بالفقرة (ج) والذي يقترح الاستاذ المقرر ان تصبح (ج) (١). واقترح فقرة اضافية متعلقة بذمة الزوجة واقرار الزوجة.

هل توافقون على الفقرة (ج) كما اوصت اللجنة القانونية وترفعها ب (واحد) من يوافق على ذلك؟

والاقتراح الذي جاء به المقرر سنطرحه مرة ثانية بعد اقرار الفقرة (ج) بند (١) لا جزاً نعم، طيب الفقرة (ج) كما اقترحها السيد المقرر ببنديه (١ و ٢) من يوافق عليها؟ بالله رفع الايدي.

السيد سالم مساعدة: ما تفضل به سعادة

مكتبة العدل

المقرر ان يكون الفقرة (د) ونشط من (د) يعني (د) بدل من (ج) و (ج) ١٢ بتصفى (ج و د) ونشط نستعاض بكلمة (الدائرة) بدل (دائرة) الكسب غير المشروع) لانه تغيير اسم الدائرة بمادة متقدمة.

دولة رئيس المجلس: يعني نفس الحكم الذي اقترحه سعادة المقرر.

السيد المقرر: وهذا تحسين للاقتراح.

دولة رئيس المجلس: الترتيب لا يؤثر في جوهر الموضوع، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

«وهذا هو نص المادة الخامسة كما وفق المجلس عليها».

اولاً: الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من مجلس النواب.

ثانياً: الموافقة على الفقرة «ب» كما وردت من مجلس النواب.

ثالثاً: شطب الفقرة «ج» والاستعاضة عنها بالنص التالي:

«ج: على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية في مواعيدها المقررة بوجوب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.

رابعاً: اضافة فقرة جديدة برقم «د»:

«د: اذا امتنع زوج المزم بتقديم

اقرارات الذمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحظر الدائرة بهذا الامتناع وعليها ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة السادسة.

السيد المقرر: المادة (٦) كما وردت بالمشروع.

يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتديق الشكاوى المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات الفحص والتديق التالية وتشكل بقرار من المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة.

أ - هيئة تشكل من ثلاثة قضاة بمرتبة قاضي تمييز برئاسة اقدمهم بالنسبة لرئيس الوزراء والوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والشواب ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة.

ب - هيئة او اكثر تشكل كل منها برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز وعضوية قاضيين بالدرجة الخامسة بالنسبة لغير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة.

انتهى نص المشروع، عدل مجلس النواب المادة (٦) بفقراتها واصبحت بالنص التالي:

المادة (٦)

يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتديق الشكاوى المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات

دولة رئيس المجلس: لان القضاة اخرجوا ولم يشملهم القانون. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
الجميع: موافقون.

«وهذا هو نص المادة السادسة كما وافق المجلس عليها».

يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتديق الاخبارات المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات الفحص وتديق يشكلها المجلس القضائي في ش - كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي تمييز وعضوية قاضيين بالدرجة الخامسة على الاقل.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة السابعة.

السيد المقرر: المادة السابعة كما وردت في المشروع.

أ - للهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون طلب البيانات والاضاحات والوثائق من مقدم الاقرار او من اي جهة اخرى.

ب - اذا ثبت لاي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع او اي جريمة اخرى تحيل الاوراق ونتائج الفحص والتديق الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة.

مجلس النواب وافق على هذه المادة كما وردت الا ان اللجنة القانونية قررت الموافقة عليها بالشكل التالي:

اولاً: الفقرة أ - تبقى كما وردت من مجلس النواب.

فحص وتديق يشكلها المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي تمييز وعضوية قاضيين بالدرجة الخامسة على الاقل، شريطة ان لا يشترك قاض في هيئة تدقيق اقرار ذمته المالية.

وافقت اللجنة القانونية على هذه المادة كما وردت من مجلس النواب مع حذف.

«شريطة ان لا يشترك قاضي في هيئة تدقيق اقرار ذمته المالية».

ليس شطب القضاة من خضوعهم الى هذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة مضر باشا.

دولة السيد مضر بدران: شكراً دولة الرئيس، اقر الان المجلس الكريم شطب كلمة (الشكاوى) لذلك تنشط من جميع المواد ويستعاض عنها بكلمة (البيانات).

دولة رئيس المجلس: حتى ننسجم. نعم «يعني يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتديق الاخبارات المتعلقة بالكسب غير المشروع».

السيد المقرر: يا سيدي يصيح النص كما يلي «يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتديق الاخبارات المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات فحص وتديق» (يعني اذا جاء من غير المتضرر نقبلها اما من المتضرر، لا نقبلها).

دولة رئيس المجلس: وايضاً الشطب لكلمة (القاضي).

السيد المقرر: (شريطة ان لا يشترك قاضي في هيئة تدقيق اقرار ذمته المالية).

مكتبة العدل

ثانياً: اضافة الفقرة الجديدة التالية لها ووضعها كفقرة (ب) والمقولة من المادة (٢) مع التعديل.

ب - اذا تبين لاي هيئة ان زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه احكام هذا القانون اثناء الوظيفة او الصفة او ثروة زوجة او اولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم فعل الهيئة الطلب من مقدم الاقرار تقديم البيانات والايضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها.

ثالثاً: الموافقة على الفقرة (ب) كما وردت من مجلس النواب وجعلها فقرة (ج) بعد ترتيب الفقرات. انتهى النص.

دولة رئيس المجلس: اذن مطروح على المجلس الكريم الفقرة (ب) والفقرة (ج) هل توافقون عليها كما اوصت اللجنة؟ الجميع: موافقون

وهذا هو نص المادة السابعة كما وافق المجلس عليها.

المادة ٧ -

أ - للهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون طلب البيانات والايضاحات والوثائق من مقدم الاقرار او من أي جهة اخرى.

ب - اذا تبين لاي هيئة ان زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه احكام هذا القانون اثناء الوظيفة او الصفة او ثروة زوجة او

اولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم، فعل الهيئة الطلب من مقدم الاقرار تقديم البيانات والايضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها.

ج - اذا تبين لاي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع أو أي جريمة أخرى تخيل الأوراق ونتائج الفحص والتدقيق الى الجهات المختصة بالتدقيق والمحاكمة.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها

السيد المقرر: المادة الثامنة كما وردت في المشروع

تعتبر اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الفحص والتدقيق المنصوص عليها في هذا القانون من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها.

شطب هذه المادة وعدلت كما يلي:

المادة (٨)

يقتصر الاطلاع على اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الفحص والتدقيق المنصوص عليها في هذا القانون على هيئات الفحص والتدقيق وتعتبر من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها.

دولة رئيس المجلس: اللجنة وافقت عليها كما جاءت من النواب. هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص المادة الثامنة كما وافق عليها المجلس.

المادة ٨ -

يقتصر الاطلاع على اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الفحص والتدقيق المنصوص عليها في هذا القانون على هيئات الفحص والتدقيق وتعتبر من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التاسعة، السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة (٩) تسقط دعوى الكسب غير المشروع بانقضاء خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة او ازوال الصفة.

عدل مجلس النواب هذه المادة، يتساعض عن كلمة (خمس) الواردة فيها بكلمة (عشر).

اذا سمحتم هنا في اقتراح قدمته واذا اردتم اوضعه يتعلق بهذه المادة، اذا يسمح دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: تفضل.

السيد المقرر: الاقتراح ينص:

ارى تعديل المادة التاسعة على الوجه التالي:

١/٩ تسقط دعوى الكسب غير المشروع بانقضاء عشر سنوات من تاريخ وقوع الجريمة اذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة واذا جرت الملاحقة فتبدأ مدة مرور الزمن من تاريخ اخر معاملة تمت فيها لم يصدر حكم.

سبب التعديل: اذ لوبقي النص كما هو لسقطت

الدعوى اثناء النظر فيها اذا تمت العشر سنوات من تاريخ وقوع الجريمة.

ايضاح ذلك هذا النص مقتبس من قانون اصول المحاكمات الجزائية. التشريع يجب ان يكون منسجم وغير متضاد ويختلف الامر واجد. وهو مرور الزمن على الجريمة ومن تاريخ وقوع الجريمة. وليس من تاريخ ترك الوظيفة او الصفة. لان ترك الوظيفة والصفة يختلف من شخص الى آخر.

القاعدة في القانون ان تكون عامة ومجردة وهو في تمثيل للهيئات التمثالين. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى. لو بقيت المادة كما هي بعشر سنوات احياناً يمتد النظر بالدعوى لزمان طويل. فاذا ترك واكتشفت بعد خمسة او ستة سنوات وخمس سنوات محكمة انتهت الدعوى.

يعني ما جعلوا لرفع الدعوى الجزائية، ما جعلوا له قيمة قانونية. الاصل في اصول المحاكمات الجزائية ان مرور الزمن ينقطع فيما اذا جرت الملاحقة. ولذلك اوردت هذا النص بالتعديل المقترح وهو ايضاً منسجم مع النص المنقول عنه نص هذه المادة.

الان اقر لكم ما ورد في الاصول الجزائية واقرأ لكم ايضاً ما ورد في القانون المنقول عنه.

الاصول الجزائية: بالنسبة للبحث هنا في سقوط الدعوى وليس في سقوط الاحكام، سقوط الاحكام تخضع للقاعدة المنصوص عليها في الاصول الجزائية تقول المادة (٣٣٨) من قانون اصول المحاكمات الجزائية وتسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي بانقضاء

عشر سنوات من تاريخ وقوع الجريمة اذا لم تجري ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة.

اذن للملاحقة تقطع هذه مدة مرور الزمن هذه واحدة.

ثانيا النص المكتسب منه وتنقضي الدعوى الجنائية بجريمة الكسب غير المشروع بمضي ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ تقديم اقرار انتهاء الخدمة او زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك. وتقطع المدة باعلان صاحب الشأن باحالة الاوراق الى مجلس الشعب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول. كما تنقطع بالتخاذ اجراءات التحقيق من الجهة المختصة.

هناك نص يشابه النص المتعلق بالرشوة ايضاً ما اقترحه ولكن اذكره شتاءً لمجلسكم الكريم. لعلكم تقترحونه انتم. يقول: اذا بادر الشريف بجريمة الكسب غير المشروع او من ارتكب جريمة اخفاء المال المتحصل منها الى ابلاغ السلطات العامة عن جريمة الكسب غير المشروع قبل كشفها او عن المال المتحصل منها او عن اثناء البحث والتحقيق فيها على كشف الحقيقة. اعفي من العقوبة المقررة للجريمة ولا يحل حكم هذه المادة بوجوب الحكم بالرد.

يعني بالشريك والذي اخفى المال بالاصل يعاقب وهذا يساعد مثل جرائم الرشوة انه هذا التدخل يعني ايضاً من العقوبة اذا باح قبل التحقيق اذا اردتم هذا ولا اقترحه، لكن اعرضه لتضطلعوا عليه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً سعادة المقرر الاخ ابو عصام، يبدو في فكرة عنده.

السيد محمد علي بدير: سيدي المادة كما جاءت من الحكومة وذهبت الى مجلس النواب ووافق عليها بتعديل (خمس) الى (عشر) ولجئنا وافقت على هذا واقترح ان نوافق عليه. عشر سنوات.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة اللجنة اوصت بقبولها كما جاءت من النواب الاخ ابو محمد، عم يحاول اقناعنا بغير ذلك الاستاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس، ما سمعناه من حضرة المقرر يثير نقطة منطقية جداً، لنفرض.

دولة رئيس المجلس: يبدو ان اقتراح سعادة المقرر لم يجد من يثني عليه.

السيد حمد الفرحان: انا اثني عليه.

دولة رئيس المجلس: انت تثني؟

السيد حمد الفرحان: وايين لماذا، لنفرض انني ذو صفة. وزالت عني تلك الصفة في سنة ما. وسكننا ثمانية سنوات او سبعة. وتبين بعد سبعة سنوات اني اكتشفت من تلك الصفة وبدأ معي التحقيق. وفي السنة الثامنة اقيمت علي دعوى لانه ثابت انني اسأت الاستعمال وطالت المحاكمة سنتين. فصارت السنة العاشرة. تسقط الدعوى بينا انا في المحاكمة وعلي ادلة. لذلك اثني على رأي المقرر وهو منطقي ولا يناقض المادة ان تضاف في نهاية المادة (٩) عبارة «والم تقيم الدعوى قبل ذلك» على الاقل حتى نحتمي دعوى قائمة على انسان بادلة، انا اثني على رأي المقرر واقترح ان نضيف فقط عبارة واحدة لنهاية (٩) وهي «والم تقيم الدعوى قبل

دولة رئيس المجلس: وافق عليها النواب واللجنة وافقت على ذلك. هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

نص المادة العاشرة كما وافق عليها المجلس.

المادة (١٠) يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من حصل لنفسه او لغيره على كسب غير مشروع وبغرامة تعادل قيمة ذلك الكسب ورد مثله.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة الحادي عشر.

السيد المقرر: المادة الحادي عشر.

أ - على المحكمة ان تحكم على الزوج واولاده القاصرين الذين استفادوا من الكسب غير المشروع بالرد من اموال كل منهم بقدر ما استفاد.

ب - للمحكمة ان تقرر ادخال كل من استفاد فائدة جدية من غير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة والحكم في مواجهته بالرد من امواله بقدر ما استفاد.

ج - لا يمنع سقوط الدعوى بالوفاة من الحكم برد الكسب غير المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاة.

وافق مجلس النواب على هذه المادة كما وردت في المشروع واللجنة وافقت عليها ايضاً.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

ذلك الصيغة القانونية الى هذا اتركها للمقرر وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاخ اولا جاءت من الحكومة (خمس) سنوات بعد زوال الصفة او الوظيفة. جاء مجلس النواب واراد ان تستر لكثر ضعف الخمس سنوات عشر سنوات. هل هناك قضية يملوها الناس وتهملها الدولة اكثر من عشر سنين؟

السيد المقرر: الجواب انا شايف انه في قضايا مهمة اكثر من عشرة.

دولة رئيس المجلس: اذن حمد بك ثني على اقتراح سعادة المقرر هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

اربعة وشكراً ولم يفز الاقتراح، والاخ ابو محمد خمسة صحيح، اذن المجلس الكريم يوافق كما اوصت اللجنة القانونية بقبول ما جاء من النواب وشكراً لكم.

وهذا هو نص المدة التاسعة كما وافق المجلس عليها.

المادة (٩) تسقط دعوى الكسب غير المشروع بانقضاء عشر سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة.

دولة رئيس المجلس: المادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة العاشرة.

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من حصل لنفسه او لغيره على كسب غير مشروع وبغرامة تعادل قيمة ذلك الكسب ورد مثله.

وافق عليها النواب واللجنة

الجميع: موافقون.

«نص المادة الحادي عشر كما وافق المجلس عليها».

المادة ١١ -

أ - على المحكمة ان تحكم على الزوج واولاده القاصرين الذين استفادوا من الكسب غير المشروع بالرد من اموال كل منهم بقدر ما استفاد.

ب - للمحكمة ان تقرر ادخال كل من استفاد فائدة جديّة من غير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة والحكم في مواجهته بالرد من امواله بقدر ما استفاد.

ج - لا يمنع سقوط الدعوى بالوفاء من الحكم برد الكسب غير المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاء.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة الثانية عشر.

السيد المقرر: المادة الثانية عشر.

يعاقب بالحبس حتى سنة واحدة او بالغرامة حتى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من تخلف دون عذر مشروع عن تقديم اقرارات الذمة المالية رغم تبليغه وفقاً لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون.

وافق عليها مجلس النواب، وافقت عليها اللجنة كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟ وافق المجلس استاذ جعفر وشكراً.

السيد جعفر الشامي: بس كلمة يا سيدي.

دولة رئيس المجلس: والله وافق المجلس، ما رأيك وشكراً.

«نص المادة الثانية عشر كما وافق عليها المجلس».

المادة (١٢)

يعاقب بالحبس حتى سنة واحدة او بالغرامة حتى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من تخلف دون عذر مشروع عن تقديم اقرارات الذمة المالية رغم تبليغه وفقاً لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: المادة التي بعدها، المادة التي بعدها والاستماع.

السيد المقرر: المادة الثالثة عشر.

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة او بالغرامة من خمسمائة دينار الى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين:

أ - كل من ذكر عمداً بيانات غير صحيحة في اقرارات الذمة المالية.

ب - كل من خالف احكام المادة (٨) من هذا القانون.

وافق عليها مجلس النواب ووافقت عليها اللجنة كما وردت من النواب.

دولة رئيس المجلس: استاذ جعفر عندك شيء على المادة (١٣) لاها عقوبات كلها نفس الشيء، شكراً لك اذن هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

«هذا هو نص المادة الثالثة عشر كما وافق عليها المجلس».

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة او بالغرامة من خمسمائة دينار الى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين:

أ - كل من ذكر عمداً بيانات غير صحيحة في اقرارات الذمة المالية.

ب - كل من خالف احكام المادة (٨) من هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة الرابعة عشر.

يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر كل من قدم اخباراً كاذباً بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب عليه اقامة الدعوى.

وافق مجلس النواب ووافقت اللجنة القانونية عليها كما وردت مع شطب عبارة سنة اشهر الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سنة) شددوا العقوبة.

دولة رئيس المجلس: تفضل يا استاذ احمد ابدي رأيك.

رأيي ما يلي دولة الرئيس، انا لي ملاحظة دولة الرئيس عندما تطرح مادة كما جاءت من الحكومة وموافقة النواب وموافقة اللجنة تلك المادة تطرح للنقاش اولاً. ليعطى العين فرصة ابداء الرأي في قرار اللجنة القانونية. اذا لم يدر

نقاش تطرح للتصويت. المادة (١٢) صرحت بهذه الشروط، طلب عين في هذه الجلسة ان يبدي ملاحظة حولها. لم يعطى الفرصة واغلق عليه حق التعليق. أرجو من دولة الرئيس ان تتبع النظام. اذا كانت المادة مطروحة للتصويت موافق عليها من كل جهة أولاً يسمح للاعيان ان يبدوا رأيهم نقاشاً ولم يعطى هذا الحق لعين شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: المسألة (١٤) مطروحة لنقاش المجلس. موافقون؟

شكراً لكم.

«نص المادة الرابعة عشر كما وافق المجلس عليها».

المادة ١٤ -

يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة كل من قدم اخباراً كاذباً بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب عليه اقامة الدعوى. دولة رئيس المجلس: المادة التي تليها السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة الخامسة عشرة.

لا تمتنع العقوبات المقررة في هذا القانون من توقيع اي عقوبة اشد مقررة في اي قانون آخر.

وافق مجلس النواب واللجنة القانونية على هذه المادة كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس: المادة (١٥) هل هناك من رأي؟ هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

مكتبة العدل

الجميع : موافقون.

«نص المادة الخامسة عشر كما وافق عليها المجلس».

المادة ١٥ -

لا تمتنع العقوبات المقررة في هذا القانون من توقيع اي عقوبة اشد مقررة في اي قانون آخر.

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم والمادة التي تليها.

السيد المقرر : المادة السادسة عشر.

يعفى كل من الشريك والمتدخل في جريمة الكسب غير المشروع من العقوبة اذا باح بالامر الى السلطات المختصة او اعترف بما وصل اليه من كسب غير مشروع او بما قام به من افعال قبل احالة القضية الى المحكمة ولا يحل ذلك بموجب الحكم بالرد.

وافق عليها مجلس النواب ووافقت اللجنة عليها كما وردت.

دولة رئيس المجلس : هل هناك من رأي؟ الدكتور اسحق الفرحان. هل يوافق المجلس الكريم عليها؟
الجميع : موافقون.

«نص المادة السادسة عشر كما وافق عليها المجلس».

المادة ١٦ -

يعفى كل من الشريك والمتدخل في جريمة الكسب غير المشروع من العقوبة اذا باح بالامر

الى السلطات المختصة او اعترف بما وصل اليه من كسب غير مشروع او بما قام به من افعال قبل احالة القضية الى المحكمة ولا يحل ذلك بموجب الحكم بالرد.

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم والمادة السابعة عشر.

السيد المقرر : المادة ١٧

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

وافق مجلس النواب ووافقت اللجنة عليها كما وردت في المشروع.

دولة رئيس المجلس : هل من رأي عليها؟ شكراً هل يوافق المجلس الكريم عليها؟
«نص المادة السابعة عشر كما وافق عليها المجلس».

المادة (١٧) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم والمادة الثامنة عشرة.

السيد المقرر : المادة ١٨

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

وافق عليها مجلس النواب واللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع : موافقون

«نص المادة الثامنة عشر كما وافق عليها المجلس».

المادة (١٨) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم عليه؟
الجميع : موافقون.

التعديلات التي اقراها مجلس الاعيان على مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

المادة - ١ -

تعاد صياغتها على النحو التالي :

يسمى هذا القانون (قانون اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة - ٢ -

قرر المجلس بخصوصها ما يلي :

اولاً : الموافقة على العبارة التالية منها واعتبارها هي المادة (٢) وكما وردت من مجلس النواب على النحو التالي :

مادة - ٢ - يعد كسباً غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة.
ثانياً : نقل محتوى ما بقي من نص هذه المادة الواردة من مجلس النواب مع التعديل عليه الى المادة (٧) ليصبح فقرة جديدة تحت فقرة (ب) لانه يعتبر من الاجراءات وليس داخلاً بالتعريف.

المادة - ٣ -

تعاد صياغتها على النحو التالي :

اولاً : الموافقة على «أ» منها كما وردت من مجلس النواب.

ثانياً : شطب الفقرة - ب - منها (اي استثناء الاعيان والنواب من احكام هذا القانون).

ثالثاً : الموافقة على الفقرة «ج» كما وردت من مجلس النواب مع اضافة العبارة التالية الى آخرها : «المدنية والعسكرية».

مكتبة العدل

رابعا: اعادة صياغة الفقرة «د» على النحو التالي:

(موظفي الفئة العليا ومن يمثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والسفراء).

خامسا: حذف الفقرة «هـ» المقدمة من قبل مجلس النواب. (اي استثناء القضاة من أحكام هذا القانون).

سادسا: الموافقة على الفقرة «هـ» الواردة في المشروع مع اضافة العبارة التالية الى آخرها: (ومدير عام المنظمة التعاونية).

سابعا: الموافقة على الفقرة «و» كما وردت.

ثامنا: شطب الفقرة «ز» (استثناء رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الخيرية من أحكام هذا القانون).

تاسعا: اعادة صياغة الفقرة «ح» على النحو التالي:

رؤساء واعضاء لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية وعطاءات الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة).

عاشرا: حذف الفقرة «ط» - لان بقاءها يعني تفويض السلطة التنفيذية بتعديل القانون بحيث تشمل احكامه غير من ذكروا سابقا. ولذلك حذفت حتى اذا رغبت السلطة التنفيذية بأن تخضع لاحكامه اشخاصا اخرين تقدمت لمجلس الامة بتعديل هذا القانون وفق الاصول الدستورية على أساس من أن - تعديل القانون من اختصاص مجلس الامة.

المادة - ٣ -

يلغى نص المادة (٤) والاستعاضة عنه بالنص التالي:

١ - تنشأ وزارة العدل دائرة تسمى «دائرة اشهار الدمة المالية ومنع الكسب غير المشروع» برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات الدمة المالية والبيانات والايضاحات والاخبارات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة «٦» من هذا القانون في اعمالها واقتراح الانظمة اللازمة لعمالها.

ب - تتولى الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي تتضمنها اقرارات اشهار الدمة المالية واعداد النماذج الخاصة لهذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها.

ج - على الجهات المختصة تزويد الدائرة باسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه أو شمولهم باحكامه وتنفيذ ما تطلبه منها الدائرة من

بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.

المادة - ٥ -

اولا: الموافقة على الفقرة «أ» كما وردت من مجلس النواب.

ثانيا: الموافقة على الفقرة «ب» كما وردت من مجلس النواب.

ثالثا: شطب الفقرة «ج» والاستعاضة عنها بالنص التالي:

«ج»: على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الدمة المالية في مواعيدها المقررة بموجب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.

رابعا: اضافة فقرة جديدة برقم «د»:

«د»: اذا امتنع زوج المزمع بتقديم اقرارات الدمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحظر الدائرة هذا الامتناع وعليها ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه.

المادة - ٦ -

الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية الواردة في آخرها: «شريطة ان لا يشترك قاض في هيئة تدقيق اقرار ذمته المالية»، بالاضافة الى شطب كلمة (الشكاوى) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الاخبارات).

المادة - ٧ -

قرر المجلس الموافقة عليها بالشكل التالي:

اولا: الفقرة «أ» تبقى كما وردت من مجلس النواب.

ثانيا: اضافة الفقرة الجديدة التالية لها ووضعها كفقرة «ب» اذا تبين لاي هيئة ان زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه احكام هذا القانون اثناء الوظيفة او الصفة او ثروة زوجة او اولاده القاصرين. وكانت لا تتناسب مع مواردهم فعلى الهيئة الطلب من مقدم الاقرار تقديم البيانات والايضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها.

ثالثا: الموافقة على الفقرة «ب» كما وردت من مجلس النواب وكملها فقرة «ج» بعد ترتيب الفقرات.

اما المواد (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٣)، فقد قرر المجلس الموافقة عليها كما

مكتبة العدل

وردت من مجلس النواب.

المادة - ١٤ -

الموافقة عليها كما وردت مع شطب عبارة:

(سنة اشهر) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سنة) على اعتبار ان العقوبة المقترحة اكثر مناسبة لجرمة اخبار كاذب بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع.

والموافقة على المواد (١٥) و (١٦) و (١٧) و (١٨) كما وردت.

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م/٢٤/١٩٩٦

التاريخ ١٤١٢/١/١٣هـ

الموافق ١٩٩٢/٧/١٣م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

م/ق/٣٨١/٢٣ تاريخ ١٩٩١/١/٢٧.

ارجو التفضل بالعلم بان مجلس الاعيان

قد قرر في جلساته:

الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤.

الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٦.

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون الكسب غير المشروع

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعتبر كسبا غير مشروع كل مال منقول او غير منقول يحصل عليه اي شخص تسري عليه احكام هذا القانون لنفسه او لغيره بسبب استغلال الوظيفة او الصفة.

المادة ٣ - تسري احكام هذا القانون على الفئات التالية:

أ - رئيس الوزراء والوزراء.

ب - رؤساء المؤسسات الرسمية العامة المدنية والعسكرية.

ج - موظفي الفئة العليا ومن يمثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والسفراء.

د - امين عمان ورؤساء البلديات من الفئة الاولى ومدير عام المنظمة التعاونية.

هـ - رؤساء مجالس ادارة الشركات التي تساهم الحكومة او المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن (٤٠٪) من رأس مالها والمديرين العاملين لها.

و - رؤساء واعضاء لجان العطاءات المركزية والعطاءات الخاصة المدنية والعسكرية وعطاءات الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة.

المادة ٤ - أ - تنشأ في وزارة العدل دائرة تسعى (دائرة اشهار الذمة المالية ومنع الكسب غير المشروع) برئاسة قاضي بمرتبة قاضي تمييز يعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والاخبارات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة ٦٥ من هذا القانون في اعمالها واقتراح الانظمة اللازمة لعمالها.

ب - تتولى الدائرة مهمة تحديد المعلومات التي تتضمنها اقرارات اشهار الذمة المالية واعداد النماذج الخاصة لهذه المعلومات وتزويد الجهات المختصة بها.

ج - على الجهات المختصة تزويد الدائرة باسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهرين من تاريخ سريانه او شمولهم باحكامه وتنفيذ ما تطلبه منها الدائرة من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.

المادة ٥ - أ - على كل من تسري عليه احكام هذا القانون ان يقدم خلال ستة اشهر من نفاذه او خلال شهرين من تاريخ انطباقه عليه اقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجه واولاده القاصرين.

ب - وعليه ان يقدم بصورة دورية اقرار الذمة المالية خلال شهر كانون الثاني التالي لانقضاء سنتين على تقديم الاقرار السابق وعند تركه الوظيفة او زوال الصفة ويجب ان تتضمن هذه الاقرارات مصدر الزيادة في الذمة المالية.

مكتبة العدل

ج - على الدائرة تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات الذمة المالية في مواعيدها المقررة بوجوب تقديمها خلال شهر من تاريخ التبليغ ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.

د - اذا امتنع زوج المزم بتقديم اقرارات الذمة المنصوص عليها في هذه المادة عن اعطاء البيانات اللازمة والتوقيع عليها وجب ان يحظر الدائرة بهذا الامتناع وعليها ان تكلف الزوج الممتنع تقديم اقرار عن ذمته المالية خلال شهرين من تاريخ تكليفه.

المادة ٦ - يتولى فحص اقرارات الذمة المالية وتدقيق الاختيارات المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات فحص وتدقيق يشكلها المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي تمييز وعضوية قاضيين بالدرجة الخامسة على الاقل.

المادة ٧ - أ - للهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون طلب البيانات والايضاحات والوثائق من مقدم الاقرار او من اي جهة اخرى.

ب - اذا تبين لاي هيئة ان زيادة قد طرأت على ثروة من تسري عليه احكام هذا القانون اثناء الوظيفة او الصفة او ثروة زوجة او اولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم، فعل الهيئة الطلب من مقدم الاقرار تقديم البيانات والايضاحات اللازمة لبيان اسباب هذه الزيادة ومصدرها.

ج - اذا تبين لاي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع او اي جريمة اخرى تحيل الاوراق ونتائج الفحص والتدقيق الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة.

المادة ٨ - يقتصر الاطلاع على اقرارات الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الفحص والتدقيق المنصوص عليها في هذا القانون على هيئات الفحص والتدقيق وتعتبر من الاسرار التي يحظر نشرها او اشرافها.

المادة ٩ - تسقط دعوى الكسب غير المشروع بانقضاء عشر سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة.

المادة ١٠ - يعاقب بالاشغال المؤقتة كل من حصل لنفسه او لغيره على كسب غير مشروع وبغرامة تعادل قيمة ذلك الكسب ورد مثله.

المادة ١١ - أ - على المحكمة ان تحكم على الزوج واولاده القاصرين الذين استفادوا من الكسب غير المشروع بالرد من اموال كل منهم بقدر ما استفاد.

ب - للمحكمة ان تقرر ادخال كل من استفاد فائدة جديده من غير المذكورين في

الفقرة (أ) من هذه المادة والحكم في مواجهته بالرد من امواله بقدر ما استفاد.

ج - لا يمنع سقوط الدعوى بالوفاء من الحكم برد الكسب غير المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاء.

المادة ١٢ - يعاقب بالحبس حتى سنة واحدة او بالغرامة حتى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين كل من تخلف دون عذر مشروع عن تقديم اقرارات الذمة المالية رغم تبليغه وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة ١٣ - يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة او بالغرامة من خمسمائة دينار الى الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين:

أ - كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في اقرارات الذمة المالية.

ب - كل من خالف احكام المادة (٨) من هذا القانون.

المادة ١٤ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة كل من قدم اخبارا كاذبا بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب عليه اقامة الدعوى.

المادة ١٥ - لا تمنع العقوبات المقررة في هذا القانون من توقيع اي عقوبة اشد مقررة في اي قانون آخر.

المادة ١٦ - يعفى كل من الشريك والمتدخل في جريمة الكسب غير المشروع من العقوبة اذا باح بالامر الى السلطات المختصة او اعترف بما وصل اليه من كسب غير مشروع او بما قام به من افعال قبل احالة القضية الى المحكمة ولا يحل ذلك بوجوب الحكم بالرد.

المادة ١٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ١٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

«بناء على طلب مجلس الاعيان حضرت
الحكومة الاسباب الموجبة لمشروع قانون
الكسب غير المشروع وتم توزيعه على
الاعضاء».

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون الكسب غير المشروع

اذا كانت التشريعات توضع لمعالجة اوضاع المجتمع وتنظيم الروابط الاجتماعية وضبط تصرفات الافراد واحداث نقله متقدمة على طريق التطور الى الافضل، فان الهيئة الاجتماعية انما تنظر الى الذين يطبقون التشريعات والى القائمين باعباء السلطة العامة والذين يشرفون على تطبيقها، نظرة امل في ان يكون عملهم خيرا للفرد والمجتمع، ونظرة تقرب مشوب بالخشية عليهم من الانزلاق في المسالك الضارة والتردي في مهاوي الانحراف.

ومن هنا كان لا بد من تعزيز الثقة العامة باداء الذين يتصدون للعمل العام، ويتولون المهام والمسؤوليات السياسية والادارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية في الدولة، ومن ترسيخ مفهوم قدسية الاموال العامة والحس الوطني بالمسؤولية عن هذه الاموال واعتبارها بمنزلة الاموال الخاصة لكل مواطن، والاعتناء عليها او المساس بها يلحق الضرر بالاقتصاد الوطني، ويؤدي الى فقدان الثقة العامة ويعرض المجتمع للخلل.

ونظرا للتوجه العام للتصدي للكسب غير المشروع والحد من العبث بقيم واخلاقيات الوظيفة العامة لتوفير اعلى درجة من الطمأنينة لدى المواطن ومن حسن سير الادارة وسلامة الاداء مما يعزز تماسك المجتمع وتعاون افراده وتكاتفهم، حاكمين ومحكومين، في سبيل رفعة وتقدمه.

فقد وضع مشروع قانون الكسب غير المشروع لتشمل احكامه كل من يتولى وظيفة قيادية في الدولة او عملا عاما او له صفة عامة، ولهذه الوظيفة او العمل او الصفة صلة باعطاء القرار الاداري او المالي او ذات شأن وحظوة.

وذلك بهدف وضع رقابة على تصرفات اي من هؤلاء، ومساءلته عن كل ما يحصل عليه من مال لنفسه او لغيره دون وجه حق، او نتيجة لسوء سلوك مخالف لاحكام قانون جزائي او للاخلاق العامة، او بسبب استغلال الوظيفة او الصفة او المركز، وعن كل زيادة في ثروته او ثروة زوجه او اولاده القاصرين ولا تتناسب مع مواردهم المالية.

ومن اجل ذلك نص المشروع على ان يتولى هذه الرقابة هيئات تؤلف من قضاة من اعلى مرتبة يعينون من قبل المجلس القضائي، فنص على انشاء دائرة في وزارة العدل تسمى دائرة الكسب غير المشروع برئاسة قاض بمرتبة قاضي تمييز، وعلى تشكيل هيئات فحص الاقرارات وتديق الشكاوي المتعلقة بالكسب الحرام من قضاة بمرتبة قاض تمييز، كما نص المشروع على توقيع العقوبة المناسبة على كل من يثبت انه حصل على مال او زيادة في الثروة لنفسه او لغيره دون وجه حق، وتشمل العقوبة غرامة تعادل قيمة ما يستفيد به او غيره، بالاضافة الى رد مثل هذه الاستفادة، وذلك حفاظا على المال العام والحد من تفاقم هدر الموارد العامة، والارتفاع بمستوى الاداء الوظيفي والعمل العام بما يحقق الصالح العام والاستقامة والاخلاص والنزاهة في العمل ويضمن سلامة القرار الاداري والمالي.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً،
الاستاذ جعفر الشامي.

السيد جعفر الشامي: شكراً سيدي الرئيس، ارجو ان اعود للسيد المقرر بس استفسار يعني فيما يتعلق بالمادة (١٢) هل الحسب مدة سنة والغرامة (١٠٠٠) دينار تعفي المكلف من المسؤولية بتقديم البيانات؟

يعني هل اذا ما قدم البيانات وغرمناه الف دينار او حبس سنة انتهى الموضوع؟ فقط هذا استفساري كان.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: لا يكفي الا انه من ارتكب جريمة لا يعفى من الواجب الملقاة على عاتقه. لا يعفيه.

دولة رئيس المجلس: قبل انتهاء الجلسة ارجو ان اجتمع اللجنة القانونية الساعة العاشرة، في سوق عمان المالي لكن اجتماعات اللجنة القانونية السبت الساعة (١١) لقانون الاحزاب، الان نستمر بجدول الاعمال.

السيد الامين العام:

ب - قرار اللجنة المالية رقم (١) بتاريخ ١٩٩٢/٧/١، حول مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١.

السيد سالم مساعده - مقرر اللجنة المالية: السيد مقرر اللجنة المالية يتلو القرار رقم (١)

اللجنة المالية لمجلس الاعيان

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩٢/٧/١، للنظر في مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان الاستاذ احمد اللوزي وبحضور اصحاب المعالي والسعادة اعضاء اللجنة السادة:

الدكتور صبحي امين عمرو، محمد رسول الكيلاني، سالم مساعده، جعة حماد، محمد علي بدير، حمد الفرخان، الدكتور كمال الشاعر، ابراهيم تقي الدين.

وقد افتتحت اللجنة مقررهما معالي الدكتور خليل السالم الذي انتقل الى رحمة تعالى في ١٩٩٢/٦/١٩ وستذكر على الدوام خدماته الجليلة وعمله الدؤوب وافكاره النيرة التي اغنت مناقشاتنا وتوصياتها.

واعمالاً للمادة (١٣) من النظام الداخلي فقد قررت اللجنة انتخاب معالي السيد سالم مساعده مقررأ لها.

ثم استعرضت مشروع القانون المحال اليها من مجلس الاعيان لمناقشته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وبعد المناقشة والمداولة في المشروع واسبابه الموجبة والتعديلات المدخلة عليه من قبل مجلس النواب قررت اللجنة الموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة واللجنة المالية
صالح الزعبي

مكتبة العدل

مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ١ -</p> <p>يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ المثلث اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة ٢ -</p> <p>تعمل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (د) التالية إليها:</p> <p>د - تخضع نفقات وموجودات السوق لرقابة ديوان المحاسبة ويستثنى من ذلك إيرادات السوق وعمليات تداول الأوراق المالية فيه.</p> <p>المادة ٣ -</p> <p>يؤسس في عمان سوق لبيع وشراء الأوراق المالية وفق أحكام هذا القانون، يسمى سوق عمان المالي.</p> <p>ب - تخضع هذا السوق بالخصخصة الاختيارية والاستغلال المالي ويكون له حق التعاقي والتزكيل.</p> <p>ج - يعتبر هذا السوق مؤسسة عامة، تقوم بأعمال تجارية في علاقتها مع الغير وتخضع لأحكام</p>	<p>المادة ١ -</p> <p>يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ المثلث اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>المادة ٢ -</p> <p>تعمل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (د) التالية إليها:</p> <p>د - تخضع نفقات وموجودات السوق لرقابة ديوان المحاسبة ويستثنى من ذلك إيرادات السوق وعمليات تداول الأوراق المالية فيه.</p> <p>المادة ٣ -</p> <p>يؤسس في عمان سوق لبيع وشراء الأوراق المالية وفق أحكام هذا القانون، يسمى سوق عمان المالي.</p> <p>ب - تخضع هذا السوق بالخصخصة الاختيارية والاستغلال المالي ويكون له حق التعاقي والتزكيل.</p> <p>ج - يعتبر هذا السوق مؤسسة عامة، تقوم بأعمال تجارية في علاقتها مع الغير وتخضع لأحكام</p>	<p>موافقة كما ورد من مجلس النواب</p>	<p>موافقة كما ورد من مجلس النواب</p>

مجلس الاعيان

٥٢

مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>قانون التجارة فيما لا يكون مخالفا لأحكام هذا القانون.</p> <p>د - يتمتع السوق بالأعضاء والشهيدات التي تمنحها الوزارات والوزائر الحكومية.</p> <p>المادة ٢٤ -</p> <p>يؤثر تدقيق حسابات السوق على قانوني مرخص تتيه اللجنة.</p>	<p>المادة ٣ -</p> <p>يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:</p> <p>المادة ٢٤ -</p> <p>يؤثر تدقيق حسابات السوق ملحق حسابات قانوني مرخص يتم تتيهه وتعيينه بمجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير على أن يقدم تقاريره إلى الوزير ونسخة منها إلى كل من رئيس لجنة إدارة السوق وأعضائها.</p>	<p>موافقة</p>	<p>موافقة كما ورد من مجلس النواب</p>

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٢/٧/٩ م

٥٣

مجلس الاعيان

مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما ورد من مجلس النواب	موافقة	المادة ٤ - يلقى نفس المادة (٢٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: المادة ٢٦ - ١ - تتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعينها مجلس الوزراء رئيسها واصحابها المشار اليهم فيما يلي بناء على تشييب الوزير:- ١ - المدير العام للسوق. ٢ - مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة. ٣ - محل عن البنك. ٤ - محل عن البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة. ٥ - محل عن الشركات المساهمة الاعضاء حكما في السوق.	المادة ٢٦ - ١ - تتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعينها مجلس الوزراء بتشبيب من الوزير ويكون من:- ١ - المدير العام للسوق رئيسا ٢ - مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة او من يترتب عنه عضوا. ٣ - محل عن البنك عضوا. ٤ - محل عن البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة عضوا. ٥ - محل عن الشركات المساهمة الاعضاء حكما في السوق عضوا. ٦ - محل عن غرفة صناعة عمان عضوا. ٧ - محل عن اتحاد الغرف التجارية الاردنية عضوا. ٨ - محل عن جمعية وسطاء سوق عمان المالي عضوا.

مجلس الاعيان

مشروع قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما ورد من مجلس النواب	موافقة	٦ - محل عن غرفة صناعة عمان. ٧ - محل عن اتحاد الغرف التجارية. ٨ - محل عن جمعية الوسطاء في السوق. ب - لمجلس الوزراء بناء على تشييب الوزير تعيين بديل لكل عضو من اعضاء اللجنة ليحل محله في حالة غيابه عن عمله، او قلته الصفة التي عين بسببها في اللجنة. المادة ٥ - يلقى نفس المادة (٣٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: المادة ٣٠ - يتقاضى كل من رئيس واعضاء اللجنة مكافأة شهرية يحددها مجلس الوزراء بناء على تشييب الوزير.	ب - يعين بديل لكل عضو من اعضاء اللجنة ويكارس صلاحاته في حالة غيابه وفق الاسس المبينة في الفقرة ٥. المادة ٣٠ - ١ - على رئيس اللجنة ان يشيخ لاصحابها ولا يجوز له الجمع بين وظائفه هذه ووظيفة اخرى طيلة مدة رئاسته للجنة. ب - يتقاضى اعضاء اللجنة تعويضات شهرية يحددها مجلس الوزراء بناء على تشييب الوزير، ويحمل البنك هذه التعويضات واية تقفات اخرى يقتضيها تأسيس السوق وادارته خلال فترة التأسيس ولتة لا تتجاوز السنة اشهر من تاريخ مباشرة السوق لعملياته.

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٢/٧/٩م

٥٥

مكتبة امانة الاصل

المادة ٣١ -	المادة ٣١ -	المادة ٣١ -
١ - عارض اللجنة بالنسبة للسوق الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لمجلس الادارة في الشركة المساهمة العامة بالاقتضاء الى الصلاحيات التي يعطيها ايضاً قانون السوق والاقتضاء الصادرة بقتضاه.	٢ - عارض للملح العام، بالإضافة الى الصلاحيات التي يعطيها له هذا القانون والاقتضاء والتعليقات الصادرة بقتضاه، الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لرئيس مجلس الادارة والملح العام في الشركات المساهمة العامة، عند الاقتضاء.	٣ - يجد النظام الداخلي لصلاحيات نائب الرئيس واثنين من السـ
ب - عارض رئيس لجنة ادارة السوق الصلاحيات التي يعطيها رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة بموجب قانون الشركات الملح العام للشركات المساهمة العامة المتضمن عليها في القانون المذكور وذلك بالإضافة الى الصلاحيات المنوطة لكل منها بموجب هذا القانون والاقتضاء والتعليقات الصادرة بقتضاه.	ب - عارض رئيس لجنة ادارة السوق الصلاحيات التي يعطيها رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة بموجب قانون الشركات الملح العام للشركات المساهمة العامة المتضمن عليها في القانون المذكور وذلك بالإضافة الى الصلاحيات المنوطة لكل منها بموجب هذا القانون والاقتضاء والتعليقات الصادرة بقتضاه.	ب - عارض رئيس لجنة ادارة السوق الصلاحيات التي يعطيها رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة بموجب قانون الشركات الملح العام للشركات المساهمة العامة المتضمن عليها في القانون المذكور وذلك بالإضافة الى الصلاحيات المنوطة لكل منها بموجب هذا القانون والاقتضاء والتعليقات الصادرة بقتضاه.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	موافقة
موافقة	موافقة	موافقة

المادة الاولى كما وردت	المحاسبة.
يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	واللجنة توصي بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب
دولة رئيس المجلس: هل هناك من اعتراض او رأي؟	هل يوافق المجلس الكريم عليها؟
الجميع: موافقون	الجميع: موافقون
دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة الثالثة	السيد المقرر: المادة (٣)
الجميع: موافقون	يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:
دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها.	المادة ٢٤ -
السيد المقرر: المادة (٢) كما وردت	يشولى تدقيق حسابات السوق مدقق حسابات قانوني مرخص يتم تعيينه وتحديد اتعابه بقرار من مجلس الوزراء، بناء على ترشيح الوزير على ان يقدم تقاريره الى الوزير ونسخة منها الى كل من رئيس لجنة ادارة السوق واعضاؤها.
المادة (٢)	قرار مجلس النواب كان بالموافقة على هذه الصيغة واللجنة المالية توصي بالاختار بهذه الصيغة ايضاً.
تعديل المادة (٣) من القانون الاصيل	دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة الثالثة؟
بإضافة الفقرة (هـ) التالية اليها:	الجميع: موافقون
هـ - تخضع نفقات وموجودات السوق لمراقبة ديوان المحاسبة ويستثنى من ذلك إيرادات السوق وعمليات تداول الأوراق المالية فيه.	دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها
وقد ورد من مجلس النواب بالصيغة التالية، جرى عليها تعديل.	
تماد صياغة الفقرة هـ بالنص التالي:	
هـ - تخضع نفقات وموجودات وإيرادات السوق دون غيرها لمراقبة ديوان	

هكذا من النص

السيد المقرر: المادة (٤)

يلغى نص المادة (٢٦) من القانون
الاصلي ويتعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٢٦ -

أ - تتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعين مجلس
الوزراء رئيسها واعضاءها المشار اليهم فيما
يلي بناء على تنسيب الوزير:

- ١ - المدير العام للسوق.
- ٢ - مراقب الشركات في وزارة الصناعة
والتجارة.
- ٣ - ممثل عن البنك.
- ٤ - ممثل عن البنوك المرخصة
ومؤسسات الاقراض المتخصصة.
- ٥ - ممثل عن الشركات المساهمة
الاعضاء حكماً في السوق.
- ٦ - ممثل عن غرفة صناعة عمان.
- ٧ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية.
- ٨ - ممثل عن جمعية الوسطاء في
السوق.

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير
تعيين بديل لكل عضو من اعضاء اللجنة
ليحل محله في حالة غيابه عن عمله، او
لفقدته الصفة التي عين بسببها في اللجنة.

رد مجلس النواب والى ما ورد في
الفقرة (أ) وأضاف الفقرة (ب) التالية واصبحت
الفقرة (ب) من المشروع فقرة (ج) فاضاف
الفقرة (ب) التالية:

ب - لا يجوز الجمع بين منصب رئيس لجنة

الادارة ومنصب المدير العام.

وقد اوصت اللجنة بالموافقة على هذه
المادة كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد
الفرحان.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس
والاخوان. ارجو ان نتطلع من (٨-١) كنت
ابديت هذا الرأي في اللجنة المالية باعتبار
موافقتنا على عدم الجمع بين المدير العام
والرئيس لهذه اللجنة يصبح رقم واحد مستثنى
من الرئاسة. مراقب الشركات هو مرتبة ادنى من
المدير العام. ممثل البنك قد يكون اي شخص
من اربعة الى ثمانية اوضحت للجنة المالية
جميعهم ذوي علاقة بالمؤسسة المالية بالسوق المالي
ذوي علاقة، لذلك لا يجوز بنظري ادارياً ان
يكون اي منهم من اربعة الى ثمانية رئيساً للجنة
هو يمارس صلاحيات كرئيس شركات،
اقترحي ان تعدل الفقرة (٣) لتكون بدل ممثل
عن البنك المركزي احد نائبي البنك المركزي.
لترتفع صفة من يستحق ان يكون رئيس من بين
هؤلاء الثمانية بينما استبعدنا المدير العام عن
الرئاسة. لانه من اربعة الى ثمانية ذوي تعامل
مع السوق المالي وذوي تعاون ولا يجوز ان يرأسه
ولهم صلاحيات الرئاسة، كرئيس شركات.
اقترحي حتى لا يحدث اي نوع من التداخل
لدى البنك بان لا يكون ممثله الا احد نائبيه
ليستطيع هذا احد النائين والبنك المركزي
حيادي والبنك المركزي حريص على حسن ادارة
السوق المالي. اقترح ان يكون بدل ممثل عن
البنك احد نائبي البنك المركزي ليكون بالمرتبة

القادرة على رئاسة هذه اللجنة.

دولة رئيس المجلس: معالي ابو نبيل يثي
على ذلك، الاستاذ محمد رسول

السيد محمد رسول الكيلاني: ارجو
الموافقة على القانون كما اقتره اللجنة المالية.

دولة رئيس المجلس: ما رأي معالي
المقرر؟

السيد المقرر: شيء من الايضاح عن
الموضوع. اشار الاستاذ حمد الفرحان بهذا
الموضوع وجري مناقشته بشكل مسطوح
استعراض الاسماء من (٨-١) الاعضاء في لجنة
ادارة سوق عمان المالي ورد بينهم ممثل عن البنك
والمعني بذلك البنك المركزي ممثل عن غرفة
صناعة عمان، ممثل عن اتحاد الغرف التجارية.
الصحيح ممثل غرفة صناعة عمان قد لا
يكون من التجار او من الاشخاص الذين
يتعاملون مع سوق عمان المالي وبذلك تنتفي
الصفة او التخوف الذي ابداه الاستاذ حمد.

كذلك ممثل اتحاد الغرف التجارية قد
يكون شخص مرموق وقدير وهو هناك ليراعي
الاعتبارات الخاصة بالغرف التجارية وليس
بشخصه وكذلك غرفة صناعة عمان. وكذلك
ممثل البنك المركزي ففي فرصة امام اية حكومة
ان تتخذ من بين هؤلاء من يكون اعلى درجة من
المدير العام للسوق وهو بالدرجة العليا لان ممثل
البنك المركزي يعني وهنا يفترض اقتراض بان
الحكومة ستراعي ان يكون الرئيس اعلى من احد
الاعضاء من حيث المرتبة: فاذا كان ممثل البنك
هو الذي وقع عليه الاختيار فيكون قطعاً اما

المحافظ نفسه او احد مساعدي المحافظ. احد
نائبي محافظ البنك المركزي وهم ثلاثتهم اعلى
درجة من المدير العام للسوق.

أما غرفة الصناعة واتحاد الغرف التجارية
فقد تشمل على اشخاص اقتصاديين مرموقين
لهم تاريخ في العمل الاقتصادي في البلد. ويمكن
ان يناط لهم لاي منهم بارتياح وثقة مهمة رئاسة
اللجنة.

وبذلك بعد هذه المناقشة التي حاولت ان
اجلها الان ابرأت ان تبقي على النص كما ورد
من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة لتسوير
المجلس الكريم وقفت اللجنة المالية طويلاً عند
هذه المادة. أخذت بعين الاعتبار ان لا يكون
رئيس اللجنة اقل مرتبة من مدير السوق المالي
وكان في ذهننا ان هناك شخصيات كبيرة في هذه
القطاعات قد يكون وزير سابق واقتصادي كبير
او مالي كبير وكذلك عندما يكون من البنك
المركزي يجب ان لا يقل عن نائب المحافظ لانه
يكون بمستوى رفيع ومؤهل ان يكون رئيساً
تفضل سيدي.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس
اشكرك واشكر المقرر، ما تكرم به المقرر انه
يمكن ممثل الغرف التجارية او الصناعية مؤهلاً لا
اعارض فيه. لكنه لا يتعارض مع اقتراحي بان
يكون احد نائبي البنك. قد يبقى احد نائبي
البنك المركزي ويرى الوزير بان ممثل الغرف
التجارية هو اصلح فيعينه او ممثل الغرف
الصناعية فيعينه. اقتراحي لا يستبعد الاحتمال
الذي طرحه معالي المقرر كل ما ارجوه اذا لم يكن

مثل الغرف التجارية او الصناعية محل اختيار الوزير له ان يختار رقم (٣) وهو الرقم الوحيد الباقي عنده. هذا الرقم (٣) اتيحه للوزير ان يكون مرتبه اعلى من المدير ليكون نائب مدير البنك، نائب رئيس البنك فانا لا استبعد في اقتراحي ولا انص ان يكون نائب رئيس البنك رئيساً انما اعطي فرصة اذا كان هو الخيار ان يكون اعلى مرتبة من رقم (١) الذي هو المدير. فانا اثني على احتمالك واعتقد ما يزال معقول ان نضع (٣) احد نائبي البنك المركزي وقد اثني على الاقتراح دولة الرئيس، ارجو ان يطرح للتصويت وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سنطرحه نعم معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم، يلغى نص المادة (٢٦) من القانون الاصيل، يستعاض عنه بالنص التالي المادة (٢٦) (أ) وتتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعين مجلس الوزراء رئيسها واو، واو العطف واعضاءها المشار اليهم فيما يلي.

فاذن في رئيس وفي اعضاء وهذه الصلاحية مطلقة لمجلس الوزراء بالنسبة للرئيس قد يعينه حسب النص القانوني بالشروع من الاعضاء وقد يعينه من خلافه.

اذا اخذنا بالنص ان يعين من نواب محافظ البنك المركزي كأننا ادخلنا تعديلاً جوهرياً بالقانون على خلاف ارادة المشرع. والقاعدة الفقهية (بان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد نص بتخصيصه) اقترح ابقاء النص كما جاء من مجلس النواب وكما وافقت عليه اللجنة حتى

يكون هنالك حرية خيار لمجلس الوزراء، لانتخاب الافضل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد الفرحان السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس انا اوافق معالي العين بان الخيار لمجلس الوزراء وازافة فقرة (٣) باحد نائبي البنك، لا تبطل هذا الخيار لمجلس الوزراء. اذا اراد ان يعين من الخارج وجود الفقرة (٣) احد نائبي البنك المركزي. لا يبطل خيار مجلس الوزراء من تعيين خارجي ولكن اذا لم يجد خارجي او بينهم يكون رقم (٣) مؤهلاً ان يكون رئيس اللجنة.

بشعوري لا ادافع عن وجهة نظر احد ولا لمصلحة احد. اريد ان يكون فرصة بان يكون الاحكام من البنك المركزي على اعل مرتبة بعد محافظ البنك شكراً دولة الرئيس والاقتراح للتصويت

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي المقرر السيد المقرر: يا سيدي النص المقترح من اللجنة والمؤيد لما اورده مجلس النواب بالنسبة الى البند (٣) من المادة الذي هو ممثل عن البنك يعطي الفرصة للحكومة الاختيار اما نائبي المحافظ او المحافظ نفسه. اذا لم تجد الحكومة. وهنا الفرضية قائمة بانها سوف تعمل على ايجاد الشخص الذي يعلو المدير العام من حيث المرتبة فاذا ما وجدت فيمكن ان يعين اما المحافظ او ممثل المحافظ لهذه الغاية. ولا يتعارض النص يعني بالنص المقترح يحقق الغاية التي تفضل فيها الاستاذ حمد بان يكون مرتبه عالية.

اما النقطة التي اشار اليها الاستاذ محمد

محمد رسول وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً صار واضح الموضوع استاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي في القانون القديم كان هنالك حصر للثمانية وربما جاءت الشبهة من اختلاط القانون القديم بالقانون الجديد.

القانون القديم وتتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعينها مجلس الوزراء بتنصيب من الوزير وتتكون من:

١ - المدير العام للسوق رئيساً. ومحطوطين اشخاصها ثمانية اشخاص هذا بالقانون القديم بالمشروع الذي جاء من الحكومة ووافق عليه مجلس النواب والاعيان المعنى يختلف كلياً. ولا مجال للاجتهاد في مورد النص. واللغة العربية وهنا اساتذة كثيرين للغة العربية تتولى ادارة لجنة السوق. ادارة السوق، لجنة ادارة يعين مجلس الوزراء رئيسها. هنا رئيسها بالتخصيص اصبحت واعضاءها المشار اليهم فيما يلي صارت واو العطف هذه واو العطف، واعضاءها بالازافة الى الرئيس الواو على ايش معطوفة؟ عطفت الجملة الاخيرة على ايش؟ عطفتها على الرئيس.

للمنايرة فمجلس ادارة يعينه رئيس الوزراء رئيسها واعضاءها المشار اليهم فيما يلي بناء على تنصيب الوزير. فاذن صاروا ثمانية مع واحد تاسع.

مجلس الوزراء له حق ان يعين هذا الشخص من الخارج وله الحق ان يعينه من بين

رسول فكأنه يأخذ بتفسير للنص المقترح بان الاشخاص الثمانية يمكن تعيين شخص من غيرهم هذا هو الذي يعينه بالاقتراح ليكون واضح امام السادة الاعضاء من العودة للاسباب الموجبة لتعديل القانون كان واضح انه لم يطرأ لم يكن في الاسباب الموجبة ما يوحي بان الحكومة تنوي في مشروعها زيادة عدد الاعضاء والرئيس. وجرى الحديث عن ان التعيين سيكون من بين هؤلاء فقط وليس لدى الحكومة خيار لتختار من غير هؤلاء رئيساً للجنة الادارة.

بني الاستاذ محمد رسول رايه القانوني على واو العطف الواردة بين كلمة رئيسها واعضاءها. المشار اليهم فيما يلي. المشار اليهم لا تعود لغوياً على الاعضاء دون غيرهم. يعني يمكن اعادة الى الرئيس والاعضاء معاً. ولذلك واحد الى ثمانية الواردة في الفقرة هي مجموع رئيس واعضاء المجلس وليس اعضاء المجلس كما يريد الاستاذ محمد رسول التفسير بان عبارة (المشار اليهم) الذين هم المذكورين هم الاعضاء فقط. المذكورين هنا هم الرئيس والاعضاء وقد اقترحت في حينه صياغة اذا اقتصر التعديل عليها اذا لم يترتب على ذلك اعادة القانون او المشروع الى مجلس النواب صيغة تعني بالغرض وتقطع الشكوك التي يمكن ان ترد في هذا المجال بالقول وتتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعينها مجلس الوزراء ويعين رئيساً لها من اعضاءها المشار اليهم فيما يلي وذلك بناءً على تنصيب الوزير فيكون التفسير هنا قاطع بان خيارات الحكومة محصورة في الاشخاص المبينين من (٨-١) ولا يرد وينتهي التفسير الذي اليه الاستاذ

نكذنا من الأصل

الاعضاء.

فهي لانية نريد ان نحصرها بالثمانية اذن ليش جاء في المادة (٢٦) القديمة بالمشروع القديم؟ نقلها ونقول لا يجوز الجمع. هي نفس المادة. اذا اخذنا المادة (٢٦) بالمشروع القديم واذا اخذنا بالتفسير الذي اوردته معالي المقرر. نكون نحن ما غيرنا شيء. فهنا المطلق بقي على اطلاقه والرئيس شيء والاعضاء شيء آخر. والاعتراض الذي تقدم فيه سعادة الاخ حمد الفرحان وارد يمكن ان يضاف على ان لا يكونوا من ذوي المصالح الخاصة للرئيس يكون من القطاع العام وليس من القطاع الخاص.

دولة رئيس المجلس: شكراً شكراً الامر فعلاً واضح ولا يحتاج مثل هذا الاستطرد. ولا اعتقد ان هناك مجلس وزراء يقبل ان يعين موظف درجة ثانية او ثالثة على انسان مدير للسوق بمرتبة عليا. مش معقول يعني هذا التخوف غير وارد. لذلك في اقتراح من الاستاذ حمد الفرحان وثني عليه الاستاذ ابونبيل من يوافق عليه؟

السيد الامين العام: (٦ من ٢٢).

دولة رئيس المجلس: (٦ من ٢٢) لم يفرز الاقتراح والمادة اصبحت مقبولة كما جاءت من النواب وكما اوصت اللجنة وشكراً لكم. المادة التي بعدها.

السيد المقرر: المادة (٥)

يلغى نص المادة (٣٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٣٠

يتقاضى كل من رئيس واعضاء اللجنة مكافأة شهرية يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

وافق مجلس النواب على المادة كما وردت في المشروع واللجنة توصي بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والمادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة (٦)

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٣١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

ب - يمارس رئيس لجنة ادارة السوق الصلاحيات التي يمارسها رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة بموجب قانون الشركات المعمول به. كما يمارس المدير العام في السوق صلاحيات المدير العام للشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك بالإضافة الى الصلاحيات المنوطة لكل منها بموجب هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

مجلس النواب وافق على هذه المادة كما وردت بالمشروع، واللجنة اوصت بالموافقة على الصيغة ذاتها.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

وهذا هو نص القانون المعدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩٢ كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها:
هـ - تخضع نفقات وموجودات وايرادات السوق دون غيرها لمراقبة ديوان المحاسبة.

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ٢٤ - يتولى تدقيق حسابات السوق مدقق حسابات قانوني مرخص يتم تعيينه وتحديد اتعابه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقدم تقاريره الى الوزير ونسخة منها الى كل من رئيس لجنة ادارة السوق واعضاؤها.

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٢٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ٢٦ - أ - تتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعين مجلس الوزراء رئيسها واعضاؤها المشار اليهم فيما يلي بناء على تنسيب الوزير.

- ١ - المدير العام للسوق.
- ٢ - مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة.
- ٣ - ممثل عن البنك.
- ٤ - ممثل عن البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.
- ٥ - ممثل عن الشركات المساهمة الاعضاء حكماً في السوق.
- ٦ - ممثل عن غرفة صناعة عمان.
- ٧ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية.

معدلاً من العمل